

## الدورة السادسة

نيويورك

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

## انتخاب مسجل المحكمة الجنائية الدولية

## مذكرة من الأمانة

- ١- بموجب أحكام الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة. وعملا بالفقرة ٣ من الحكم ذاته، يكون المسجل من الأشخاص ذوي الأخلاق السامية والكفاءة العالية وذا معرفة جيدة وتطبيقا في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة.
- ٢- وتنص الفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات<sup>(١)</sup> على أن "تعد هيئة الرئاسة، حالما يتم انتخابها، قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣، وتُحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات".
- ٣- ولدى تلقي هذه التوصيات من جمعية الدول الأطراف، يقوم القضاة، عملا بأحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي ووفقا للإجراء الذي تنص عليه الفقرتان ٢ و ٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب المسجل في أقرب وقت ممكن وبالأغلبية المطلقة وبطريق الاقتراع السري، آخذين في الاعتبار التوصية المذكورة أعلاه التي أوصت بها جمعية الدول الأطراف.

(١) أنظر الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.V.2 والتصويب الجزء ثانيا. ألف.

## الانتخاب الأول

- ٤- وبموجب رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣<sup>(١)</sup> عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية، متصرفاً في هذا الشأن وفقاً لما تنص عليه الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات مرشحين اثنين لمنصب المسجل.<sup>(٢)</sup>
- ٥- وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية 1 ICC/ASP/1/Recommendation، داعية إلى أن يباشر القضاة انتخاب مسجل بالاستناد إلى القائمة التي عرضتها هيئة الرئاسة (ICC/ASP/1/11) وفقاً للقاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.
- ٦- وفي ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وبناء على توصية أوصت بها الجمعية، قام القضاة الذين عقدوا جلسة عامة، ووفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرتين ٢ و ٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب السيد برونو كاتالا (فرنسا) مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية لمدة قوامها خمس سنوات، تبدأ في ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

## الانتخاب الثاني

- ٧- وبموجب رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ (أنظر المرفق الأول) عرض نائب الرئيس الأول للمحكمة الجنائية الدولية، القاضي أكوا كوينيهيا، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف أسماء ومؤهلات عشرة مرشحين لمنصب المسجل هم: السيدة سلفانا أربيا (إيطاليا)؛ السيد ريتشرد تشستونيد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)؛ السيدة أنونزياتا تشيارفولو (إيطاليا)؛ السيد آداما ديينغ (السنغال)؛ السيد دجون هوكينغ (أستراليا)؛ السيدة بلانكا باستور بورغونيون (إسبانيا)؛ السيدة كالياني بيلاي (جنوب إفريقيا)؛ السيد كلاوس راكويتز (ألمانيا)؛ السيد راما راو شنكوراثريباتي (الهند) والسيد ماركوس زيمر (سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية) (أنظر المرفق الثاني).

---

(٢) ICC-ASP/1/11، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

## المرفق الأول

### رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ من نائب رئيس المحكمة الجنائية الدولية موجهة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

إلحاقاً برسالة الرئيس المؤرخة ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ وفي غيابه، يشرفني أن أعرض على جمعية الدول الأطراف قائمة بمرشحين لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") الذين تتوفر فيهم المعايير المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي ("النظام الأساسي"). ويتم هذا وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٤٣ من النظام الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ("القواعد").

ومن بين طلبات الترشح لمنصب المسجل وعددها ٩٧ طلباً تلقتها المحكمة بعد أن تم الإعلان على نطاق واسع عن الشغور الحاصل عينت هيئة الرئاسة عشرة مرشحين هم أفضل من يستوفون الشروط التي نص عليها النظام الأساسي. هؤلاء المرشحون المرتبة أسماؤهم ترتيباً هجائياً لاتينيا هم الآتية أسماؤهم:

السيدة سلفانا أربيا (إيطاليا)؛

السيد ريتشرد تشتويند (المملكة المتحدة)؛

السيدة أنونزياتا تشيارفولو (إيطاليا)؛

السيد آداما دينغ (السنغال)؛

السيد دجون هوكينغ (أستراليا)؛

السيدة بلانكا باستور بورغونيون (إسبانيا)؛

السيدة كالياني بيلاي (جنوب إفريقيا)؛

السيد كلاوس راكويترز (ألمانيا)؛

السيد راما راو شنكوراثيريباتي (الهند)؛

السيد ماركوس زيمر (سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية).

وتُرفق طيه نسخ من السيرة الذاتية للمرشحين المذكورة أسماؤهم عاليه مشفوعة بالبيانات الحافزة لهم على الترشح.

وهيئة رئاسة المحكمة تلتزم من جمعية الدول الأطراف موافاتها بالتوصيات التي ترغب في أن تتقدم بها وفقاً للمادة ٤٣ من النظام الأساسي والمادة ١٢ من القواعد.

...

(التوقيع) أكوا كوانبيهييا

## المرفق الثاني

### قائمة المرشحين مرتبة أسماؤهم ترتيبا هجائيا

#### المحتويات

الاسم والجنسية	الصفحة
١ - سلفانا أريا (إيطاليا).....	٥
٢ - ريتشرد تشتويند (المملكة المتحدة).....	١٠
٣ - أنونزياتا تشيارفولو (إيطاليا).....	١٥
٤ - آداما ديينغ (السنغال).....	٢٢
٥ - دجون هو كينغ (أستراليا).....	٢٨
٦ - بلانكا باستور بورغونيون (إسبانيا).....	٣٢
٧ - كالياني بيلاي (جنوب إفريقيا).....	٣٦
٨ - كلاوس راكويتر (ألمانيا).....	٤٠
٩ - راما راو شنكوراثرياتي (الهند).....	٤٧
١٠ - ماركوس زيمر (سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية).....	٥٧

### المرفق الثالث

#### قائمة بالمرشحين مرتبة أسماؤهم ترتيبا هجائيا مع بيانات بالمؤهلات

١ - آربيا، سيلفانا (إيطاليا)

[الأصل: بالإنكليزية]

#### بيان الحافز على الترشح

أقدم طلب ترشيحي للمنصب الذي تقدم ذكره بحكم أنني منذ أن شاركت في وضع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بصفتي عضوا في الوفد الإيطالي للمؤتمر الدبلوماسي المعقود في روما عام ١٩٩٨، كنت ولم أزل على قناعة بأن قيام محكمة جنائية دولية تتميز بالفعالية بجانب العمل الجاد على التنفيذ الحق للمقومات المكتملة لها، هما وحدهما العنصران الكفيلان بإقرار العدل في العالم أجمع. والنتائج والانجازات الملموسة هي وحدها القادرة على بناء الثقة في أي مؤسسة قضائية.

لهذا الغرض، من الضرورة بمكان أن تُرسم، في المرحلة الراهنة، السياسات والإجراءات التي تحتاجها المحكمة الجنائية الدولية من خلال الاستفادة من أفضل المعارف والخبرات.

وأنا مستعدة، وقد اكتسبت خبرة طويلة مدة ٣١ سنة ونيف في المسائل القانونية والقضائية، للعمل بشكل فعال على وضع السياسات والإجراءات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية من ناحية وعلى تنفيذ تلك السياسات والإجراءات من ناحية أخرى.

وأنا أرى أن عملية وضع ذلك يتوقف أيضا على قدرة المؤسسة على الاستفادة من الخبرات السابقة للمحاكم المخصصة (المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لروندا). وفي هذا السياق، يمكن أن تكون السنوات الثماني التي عملت طيلتها بالمحكمة الجنائية الدولية لروندا عاملا يساعد على تحقيق الانتقال السلس المتناسك.

وإن خبرتي الطويلة بالإجراءات القضائية يمكن أن تنفع في إقامة علاقات خارجية وداخلية ترمي إلى إقامة تعاون حديث وفعال بين المؤسسة والدول والمنظمات الخارجية.

وبحكم مهنتي كقاض محترف في إيطاليا، قمت بالإشراف المباشر على سير عمل قلم المحاكم وطورت كفاءته باستخدام أدوات وقواعد بيانات إلكترونية بالغة التطور.

وإذا ما عُينت مسجلا، سأولي اهتماما خاصا بشفافية المؤسسة وكفاءتها بغية اكتساب ثقة الدول والأفراد سواء

بسواء.

وسأعمل على النهوض بالكفاءة والشفافية في إجراءات التوظيف والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة مع التحلي بنظرة واقعية إلى الاحتياجات وخطط العمل.

وستُبحث وتُطبق على النحو الواجب مبادئ الاقتصاد وأفضل الممارسات في كافة ما يتم توحيه من إجراءات. وستُتاح لي، بصفتي امرأة فرصة إثبات كفاءاتي وقدرتي على الأداء على النحو الذي ينال رضا كافة الهيئات والأفراد المعنيين بالواجبات الملقاة على عاتق مسجل المحكمة الجنائية الدولية، وذلك مع العمل الدؤوب وبجزم في سبيل تحقيق ما تتوخاه المحكمة من أهداف.

## بيان المؤهلات

### التعليم

ماجستير حقوق، من جامعة بادوفا، إيطاليا، شباط/فبراير ١٩٧٦.

دورات دراسية عليا:

- رابطة حقوق الإنسان الكندية، مونتريال، ١٩٩٥.
- أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣.
- أكاديمية القانون الأوروبي، فلورانس، ١٩٩٠.
- المعهد الدولي روني كاسان لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
- تجربة عملية في مجال تجهيز الإجراءات القضائية المحوسبة منذ عام ١٩٩١.
- تدريب في مجال المحاماة، أروشا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شباط/فبراير ٢٠٠٣.
- تدريب في مجال الميزنة القائمة على أساس النتائج، المحكمة الجنائية الدولية لروندا التابعة للأمم المتحدة، أروشا، نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

### المهارت و/أو الخبرات المهنية

- ممارسة القضاء كنائب عام وقاض
- القانون الدولي
- القانون الجنائي وقانون المرافعات
- حقوق الإنسان
- قاعدة بيانات قانونية

## أهم الخبرات العملية ذات العلاقة

- ١٩٧٦-١٩٧٨: محام لدى شركة للمحامات، مُنحت الإجازة في المحاماة، فينيسيا.
- حزيران/ يونيو ١٩٧٩: أُسند إلي منصب قاضٍ ونائب عام بعد اجتياز امتحان تنافسي عام.
- ١٩٧٩-١٩٨٢: قاضٍ ونائب عام، فينيسيا.
- ١٩٨٣-١٩٨٨: قاضٍ تناول القضايا الجنائية والعمالية، فينيسيا.
- ١٩٨٨-١٩٩٣: قاضٍ في مدينة روما.
- ١٩٩٣-١٩٩٨: قاضٍ بدائرة الاستئناف الأولى، معنية بالقضايا الجنائية (الجرائم المنظمة على المستويين الدولي والداخلي، غسيل الأموال، الاتجار الدولي بالمخدرات، الفساد وانتهاك الحقوق، التعدي على الأطفال).
- ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٦: رُقيت إلى منصب قاضٍ بمحكمة النقض العليا.
- منذ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩: وكيل أول للمدعي العام، مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لروندا. ومن تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ إلى أيار/ مايو ٢٠٠٣، وُضعت الصيغة النهائية الجديدة لاثنتي عشرة لائحة اتهام واعتمدت تحت مسؤوليتي الخاصة. وقد كُلفت بالاطلاع بالإجراءات التمهيديّة لاثنتين وعشرين قضية.
- كنت على رأس الهيئة التي تولت المقاضات في أكبر قضية عُرضت على المحكمة الجنائية الدولية لروندا ("قضية بوتاري") التي مثل فيها ستة متهمين، بمن فيهم وزيرة سابقة للأسرة والشؤون النسائية، وهي المرأة الوحيدة حتى الآن التي وُجّهت إليها تهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والاعتصاب أمام العدالة الجنائية الدولية. وترأست الهيئة التي مارست الادعاء في قضية سيرومبا، أول قس كاثوليكي اُتهم بجريمة الإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأدين بارتكابه تلك الجرائم.
- ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢: عُينت رئيسة بالوكالة للادعاء، تُشرف على نحو ٩٢ موظف بمن فيهم ٨ أفرق للمحاكمة.
- منذ ١ تموز/ يولييه ٢٠٠٧: رُقيتُ لمنصب رئيس هيئة الادعاء معنية بتوجيه وإدارة ١٢ فريقاً للمحاكمة، ووحدة الأدلة وقسم التحقيقات.

## الخبرات العملية الأخرى ذات العلاقة

- محاضرة في مجال حقوق الإنسان، جامعة لويس، روما، (١٩٨٩-١٩٩٣).
- مدرّسة في مجال حقوق الإنسان بمدرسة ضباط الشرطة، روما (١٩٩٠-١٩٩٢).
- مدرّسة لقاعدة البيانات الإلكترونية "إنتالجيور فايند"، سي إي دي، محكمة النقض (١٩٨٧-١٩٨٩).

- عضو هيئة التحرير لمجلة " I diritti dell'uomo, cronache e battaglie "، روما، (اعتباراً من عام ١٩٨٩).
- مستشارة لدى المنظمات غير الحكومية والمركز الإقليمي للتدخل من أجل التعاون (CRIC) بشأن حماية حقوق الإنسان في مجال المهجرة غير الشرعية.
- مسؤولة عن مشروع "عديمي الجنسية" ومنسقة لهذا المشروع الذي تلقتة اللجنة الأوروبية في السنة الأوروبية لمناهضة العنصرية (١٩٩٧).
- عُينت ممثلة لوزارة العدل الإيطالية بالحلقة الدراسية الدولية المعنية بـ "العنف ضد القصر" وقدمت تقريراً بشأن "العمل المشترك الأوروبي والقانون الإيطالي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للأطفال"، مدريد ٣-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.
- عُينت ممثلة لوزارة العدل الإيطالية لبرنامج كروتوس- الحلقة الدراسية الدولية المعنية بـ "ضحايا الإجرام"، روما ٢٧-٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩.
- عُينت ممثلة لوزارة العدل الإيطالية بالحلقة الدراسية الدولية حول "ضحايا الإجرام في الاتحاد الأوروبي"، أوميا، السويد، ١٩٩٩.
- عينتها اللجنة الأوروبية خبيرة في مجال تعبئة الخبرات في بلغاريا ذات الشأن بـ "غسيل الأموال"، مكتب تبادل معلومات المساعدة التقنية- المرجع N102 آذار/مارس ١٩٩٨ (العقد رقم ١٢/٩٨).
- عُينت مندوبة إيطاليا لدى المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، روما، حزيران/يونيه- تموز/يوليه ١٩٩٢.
- ضيفه محاضرة في المنتدى المعني بالجريمة الدولية وعبر الوطنية، Teramo، شباط/فبراير ٢٠٠٣.
- ضيفه محاضرة بالحلقة الدراسية الدولية حول: La ricerca per la pace in Italia, attori, strategie e risorse, جامعة دي بادوفا، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

#### أهم المنشورات ذات العلاقة

- مقال حول إجراءات الشرطة، (Nuovissimo Digesto, Utet, 1986) I provvedimenti di polizia
- مقال حول "La Giurisprudenza italiana e la Convenzione Europea dei diritti dell'Uomo", Rivista internazionale dei Diritti dell'Uomo, Milano, N.1/1999 (European Convention on human rights and domestic Italian law)
- مقال حول اتفاقية حقوق الطفل. (Edizioniscientifiche italiane, 1994).



- تقرير عن القضايا القانونية المتعلقة بالأطفال المهاجرين "I minori extracomunitari: problemi giuridici", XV International meeting, Child Health Plan '98, Ancona, Italy, 1998-05-28/30, Editor: G.M.Caramia, pp. 83-95
- Commentario breve ai Trattati della Comunità e dell'Unione europea, edited by Fausto Pocar, published by Cedam, Padova 2001 (commentary sub articles 39/42; 125/130; 136/140).

### كلمات أُلقيت أثناء حلقات دراسية وطنية ودولية كُرسَت للمواضيع التالية

- L'elemento oggettivo del sequestro di persona. Linee evolutive della giurisprudenza italiana", XXVII International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severini, Perugia, Italy, September 1980.
- Il diritto alla rettifica alla luce delle recenti riforme, XXVIII International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severin, Perugia, Italy, September 1981
- Aspetti privatistici del diritto alla salute, C.I.D.I.S. Conference, Jesolo, Italy, 1981. Istituzione del giudice di pace nell'ordinamento giuridico italiano, XXIX International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severin, Perugia, Italy, September 1982
- Il principio di specialità nell'estradizione, XXX International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severini, Perugia, Italy, September 1983
- Banche dati e segreto professionale, INFOLEX, Venezia, Italy, 1987.
- Presentation to the Conference on "Tutela dei diritti umani: il contributo italiano, Session II, Diritto di asilo e motivi umanitari, Rome, May, 1994, ISG, CNR.

### اللغات

- اللغة الأم: الإيطالية
- لغات أخرى: تتكلم الإنكليزية بطلاقة  
تتكلم الفرنسية بطلاقة  
إلمام بمبادئ اللغة الإسبانية

[الأصل: بالإنكليزية]

### بيان بالحافز على الترشح

أنا أو من إيماننا راسخا بسيادة القانون. كما أو من بأن من العناصر الحيوية في أي نظام قانوني داعم لسيادة القانون ما يتمثل في نظام قضائي يُرى أنه قادر على ضمان اتخاذ القرارات الحيادية والواضحة. ومن الواضح جدا، في أي سياق وطني، أن ائيار سيادة القانون يمكن أن تترتب عليه نتائج وخيمة بالنسبة للمجتمع المدني وللحكومة على حد سواء. وقد شهدت حقيقة كهذه مشاهدة واقعية في كل من جزر سليمان وسيراليون. النظام القضائي في جزر سليمان كان يحظى باحترام كبير في الأساس. فلم تكن تشوبه شائبة الفساد. والقرارات التي يكون مصدرها المحاكم قرارات كانت تعتبر على العموم مقسطة ونزيهة وكان يُتقيد بها حتى بعد الانقلاب الذي حدث سنة ٢٠٠٠ حين أهارت سائر الأجهزة الحكومية. أما في سيراليون فقد كان يُنظر إلى النظام القضائي على أنه جزء من المشاكل السابقة التي قادت إلى الحرب المدنية التي دارت رحاها مدة عشر سنوات. وكان يُعتقد أن من يشغل المحاكم هم أناس معينون تعيينا سياسيا لم يسلموا من الفساد ونتيجة لذلك لم يحظوا باحترام الجمهور والحال أنهم جهدوا ولم يزالوا يجهدون حفاظا على خلقياتهم ونزاهتهم وسلطتهم.

وكان من الواضح أيضا من خلال ردود الأفعال في جزر سليمان وسيراليون أن الجمهور يتعطش "للعدالة" كجزء من أي عملية مصالحة تتم. وهذا التعطش لم يكن بالضرورة لمعاقبة الجناة ولكن كانت هناك حاجة ماسة بالنسبة لمن كانوا ضحايا في السابق أن يجدوا مكانا ما لرواية ما حدث لهم.

وأنا أعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية تعتبر، في السياق الدولي، جزءا مهما من النظام العالمي لدعم سيادة القانون دوليا ولمنصرة الحقوق والالتزامات التي تفرضها على الأمم المعاهدات والاتفاقيات (كاتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها). والمحكمة الجنائية الدولية تعتبر، من منظور الوصول إلى العدالة، إضافة قيمة للمحاكم والعمليات الوطنية القائمة حاليا.

ثم إن الدور المنوط بالمدير القضائي أو المسجل هو دور محوري بالنسبة لأية محكمة والمفروض في هذا الدور أن يُيسر عمل الجهاز القضائي. وهذا الدور يستدعي خبرات معينة وأنا أعتقد أنني أملك هذه الخبرات.

لقد أُتيحت لي فرصة صقل مهاراتي التنظيمية مدة زادت على ١٥ سنة في أوضاع صعبة. فقد كان علي أن أعمل استنادا إلى ميزانية محدودة وآجال صارمة. وكان علي كذلك أن أشيد نظاما فلجأت إلى الارتجال والابتكار بسبب الافتقار إلى الموارد. وأنا خبير بوضع الأولويات في مجال احتياجات المحكمة.

وقد حرصت على الدوام على أن تكون الرابطة القائمة بين أفراد السلك المهني لأي محكمة وبين موظفي الدعم هي رابطة سليمة لتمكين كلتا الفئتين من العمل بعيدا ما أمكن عن المشاكل. وأرى أن من الأهمية بمكان تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة للفئتين كليهما.

وأعتقد أيضا أن من الأهمية الحاسمة أن تقام وتصان الروابط بين المحكمة و"العالم الخارجي" ومنه الجمهور وأوساط الإعلام والمنظمات التنفيذية. هذا النهج يشجع على الشفافية ويساعد على تفادي الدعاوي المتعلقة بالتعدي على السيادة الوطنية. ويساعد أيضا في تعزيز النهج الاستباقي فيما يتصل بإدارة القضايا وفي السير الفعال لعمل المحاكم. وهذا يخلق الإحساس بأن المحكمة إنما هي جزء من عملية العدالة الجنائية. وقد كنت في عملي وأعياء على الدوام بالفروق الثقافية أو الدينية الموجودة.

وفي إطار عملي حتى هذه الساعة أجريت اتصالات واسعة النطاق بالهيئات الحكومية والمسؤولين التنفيذيين. وتبين لي أن القدرة على شرح الأمور ببساطة ودقة في تلك الحالات أمر لا يُقدر بثمن. بل هو نصح لا بد من تويحه في كافة جوانب العمل الذي يقوم به المسجل.

لقد سعيت لاستخدام التكنولوجيا الحديثة أنني كان هذا الاستخدام ملائما. وتبين لي في بعض المناسبات أن بإمكان التكنولوجيا الحديثة أن تخلق تعقيدات إضافية مثلما أنها تجعل الحياة أيسر. ولذلك حاولت على الدوام استخدام التكنولوجيا الحديثة بطرق مبسطة.

خلاصة القول، أنني واثق من قدراتي على توجيه المحكمة وإدارتها.

## بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد: ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٠  
الجنسية: بريطاني  
الحالة المدنية: متزوج (وليس له أطفال).

## التعليم

من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩ ثانوية تروريدج للفتيان بتروريدج ويلتس (7 O' levels and 2 A' levels)  
(خلال سنتي الأخيرتين كنت أحمل لقب هاوس كابتن وخلال سنتي الأخيرة كنت دابوتي هيد بوي. ومثلت المدرسة في الأنشطة الرياضية في رياضة الروغبي وكرة القدم وكرة السلة والسباحة)

من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦ جامعة أكسيريدج ميدل ساكس برونل. (بكلوريوس قانون)

معهد التخصصات الفنية المتعددة بيريسطول. [امتحان لو سوسايتي بروفشنل(الجزء الثاني)] من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٧

المهنة وقع قبولي بسجل المحامين في عام ١٩٧٩

اللغات الإنكليزية- إجادة بطلاقة تحدثا وكتابة

الفرنسية- قادر على التحدث بها

الألمانية- قادر على التحدث بها

بيدجين- إجادة بطلاقة تحدثا وكتابة

كريو- أساسيات التحدث بها

#### بلدان الخبرة العملية

- إنجلترا: محامي ممارس على جميع المستويات ابتداء من المستوى التدريبي وحتى مستوى الشراكة الاستقلال.
- جزر سليمان: مسجل المحكمة العليا، رئيس قضاة ومفوض المحكمة العليا.
- سيراليون: مشرف قضائي ومسجل المحكمة العليا لسيراليون.

#### مبادئ الخبرة التخصصية

الإدارة القضائية، إدارة الموارد، إدارة المشاريع، الميزنة والمراقبة المالية، إدارة الموارد البشرية، التوجيه، التدريب، جميع أوجه القانون، المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والأوضاع التالية للصراعات، الوساطة، وتسوية المنازعات. إجادة استخدام الحاسب ( مشغل لنظام لينكس ووندوز أنت، الكفاءة في استخدام برامج مايكروسوفت أوفس، وورد بورفكت وأوبن أوفس مدبر لبرامج الإنترنت وتوزيع الرسائل الإلكترونية (Wingate and MDAemon)، والكفاءة في مناولة برمجيات مسك الدفاتر).

#### الخبرة المهنية

Messrs Trethowans Solicitors Salisbury Wilts ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩

(كاتب متدرب)

Messrs J D Leadley-Brown Solicitors Callington Cornwall ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢

محامي إجراء مساعد

تم توظيفي لفتح قسم للمقاضاة بصفتي مساعدا في شؤون المقاضاة

Messrs Gill Akaster Leest and Russell Solicitors of Plymouth and ١٩٨٣ إلى ١٩٨٣

Plympton Devon

مدير لفرع مكتب أنشئ حديثاً، في مدينة لمبتن ديفن، متخصص بالدرجة الأولى في شؤون المقاضاة ولكن مع الاشتراك في سائر مجالات القانون الأخرى.

Messrs Bennett & Co Solicitors Truro Cornwall

١٩٨٣ إلى ١٩٨٥

مدير شؤون التقاضي متخصص في الدفاع الجنائي ولكن مع العمل في سائر ميادين التقاضي الأخرى.

Partner in Messrs Bennett & Co

١٩٨٥ إلى ١٩٨٩

الهيئة القضائية في جزر سليمان

١٩٨٩ إلى ١٩٩١

قاض أول لمقاطعة مالايئا. ترأس الجلسات بصفة قاض معني بمجموعة متنوعة من الجرائم. مسؤول عن إدارة الجهاز القضائي والمحاكم المحلية في مقاطعة مالايئا. (بتمويل من إدارة التنمية لما وراء البحار في المملكة المتحدة).

مسجل المحكمة العليا ورئيس قضاة جزر سليمان

١٩٩١ إلى ١٩٩٢

مهمتي كمسجل انطوت على إدارة المواد القضائية لكفالة الفعالية والسرعة والحياد في إقامة العدل. (وهذه الوظيفة كانت ممولة من قبل الإدارة الآنفه الذكر).

Partner in Bennett & Co Truro and Newquay Cornwall

١٩٩٢ إلى ١٩٩٦

مارست المحاماة بصفة مستقلة ضمن R D Chetwynd & Co من مكاتب موجودة في نيوكاي كورنول. التخصص بالأساس في ميدان المرافعة الجنائية مع العمل أيضا في سائر مجالات القانون.

١٩٩٦ إلى ١٩٩٨

مسجل المحكمة العليا ورئيس قضاة بالإنابة لجزر سليمان

١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦

كانت هذه الوظيفة ممولة بالأساس من قبل أمانة الكومنولث. وكان المشروع وُضِع أصلا لمدة سنتين ويهدف إلى تحسين إدارة الموارد القضائية كافة من خلال الأخذ بأفضل الممارسات وتدريب وتوجيه مواطن من مواطني جزر سليمان لكي يتولى دور المسجل. ولكن بداية من منتصف عام ١٩٩٩ عمت البلد اضطرابات مدنية عنيفة قادت إلى انقلاب عسكري مسلح في عام ٢٠٠٠. وسادت بعد ذلك فترة من الفوضى العارمة وانحيار للدوايب الحكومية. وطلب مني تمديد العقد للمساعدة على الحفاظ على نظام للقضاء عامل ومحاميد. وفي تموز/ يولييه ٢٠٠٣، وصلت إلى جزر سليمان قوة لحفظ السلم متعددة الجنسيات تقودها أستراليا (RMSI). وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٤ أمكنني أن أسلم منصب المسجل ورئيس القضاة لمواطن من مواطني جزر سليمان. وطلب مني رئيس القضاة مجددا

أن أبقى لمساعدته في مجالات معينة تم إدارة الشؤون القضائية. وقد قمت بوضع نظام لإدارة القضايا وشبكة حواسيب محلية للمحكمة العليا تضمنت تسجيل الإجراءات المتبعة في المحاكم. وكنت عضواً في لجان مختلفة مهمتها البحث عن حل جامع لإنفاذ القانون وإقرار النظام. وشاركت كذلك بصفتي مفوضاً للمحكمة العليا في رئاسة الجلسات المتعلقة بعدد من القضايا الجنائية (بما في ذلك جريمة القتل) والمدنية على حد سواء.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تموز/ يوليه ٢٠٠٧

وكيل ومسجل المحكمة العليا في سيراليون. وُظِّفت من قبل المجلس البريطاني لكنني كنت أعمل وكيلاً ومسجلاً لدى حكومة سيراليون. وكنت مسؤولاً عن إدارة المحاكم العليا (المحكمة العليا، ومحكمة النقض) كجزء من مشروع مساعدة ممول من المملكة المتحدة يستهدف المساعدة على إقرار نظام قضائي عامل في أعقاب عشر سنوات من الحرب الأهلية. وكنت مسؤولاً عن إدارة كافة موارد الجهاز القضائي المادية منها والبشرية (٣٠٠ موظف بمن فيهم ٦ قضاة تابعين لمحكمة التمييز و ٦ قضاة تابعين لمحكمة الاستئناف و ٧ قضاة تابعين للمحكمة العليا و ١٢ قاضياً). السعي لتوفير مستلزمات الموظفين الفنيين ودعم هؤلاء، وإعداد التوصيفات الوظيفية وتنظيم عملية تعيين الموظفين بحسب مقتضى الحال. وكفالة السير على أحسن حال للمباني والمنشآت والأجهزة. ووضع وإدارة الميزانيات. والإشراف على عمليات الشراء لكفالة اتسامها بالقسط والشفافية. والحضور في اللجان البرلمانية والحكومية لتقديم تقرير عن التقدم المحرز صوب إعادة بناء القدرة القضائية. وعقد الاجتماعات المنتظمة مع إدار المسؤولين في الحكومة لمناقشة مستلزمات الجهاز القضائي.

#### المنشورات

مقالات وأحكام من جزر سليمان منشورة على موقع الإنترنت الخاص بمعهد المعلومات القانونية لجزر المحيط الهادي ([www.paclii.org](http://www.paclii.org)).

#### جوانب اهتمام أخرى

لعبة الغولف، الطيران، الحاسب الإلكتروني، القراءة والمشي.

[الأصل: بالإنكليزية]

### بيان الحافز على الترشح

منذ أن اعتُمد نظام روما الأساسي وأنا أحس برغبة قوية في أن أكون جزءاً من المحكمة الجنائية الدولية فأشغل مركزاً يمكنني من تقديم إسهام محدد في العمل الذي تقوم به مؤسسة قضائية دائمة تضطلع بمهمة إشاعة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. ومن شأن منصب المسجل أن يمكنني من أن أضع خبراتي المهنية وأخلاقياتي في خدمة المحكمة وأساعد من ثم على المزيد من تطويرها وعلى تأدية رسالتها المتمثلة في نشر ثقافة العدالة الدولية.

إن السنوات الخمس والعشرين من حياتي العملية غطت جميع جوانب العمل القضائي وتضمنت خدمتي قاضياً ومدعياً عاماً على المستويين الوطني والدولي. وشغلتُ كذلك مناصب إدارية عالية في إدارة المؤسسات القضائية في إيطاليا وبصفتي مدعياً عاماً دولياً أول ونائباً/وكيلاً لمدير إدارة العدل في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وقد اقتضى مني عملي في مكتب مدير إدارة العدل ومدعياً عاماً دولياً التعاون مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الدوليين واستلزم الاستجابة لوقائع سياسية فضلاً عن التعامل مع قضايا قضائية. ومن شأن الخبرة القضائية والتنظيمية الواسعة النطاق التي أتمتع بها أن تمكنني من تقديم إسهام قيم في الولاية المهمة المنوطة بالمحكمة الجنائية الدولية.

إنني مهتمٌ بما أهتم بالمواسم القضائية وأنا ملتزم بكل ما أوتيت من قوة بتطوير هذه المؤسسات. وبصفتي مديراً لمكتب المدعي العام الخاص لكوسوفو وهو المنصب المنشأ حديثاً واجهت العديد من التحديات التي تنطوي على بناء القدرات والعمل مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين وإرساء البنى التحتية اللازمة لازدهار أي مؤسسة قضائية.

وبدافع من تعلقي بالمبادئ التي قامت على أساسها المحكمة الجنائية الدولية هذه وشعوراً مني برغبة قوية في أن أراها تؤدي المهمة التي أنيطت بها سأكون في منتهى السعادة بانضمامي إلى هذه المؤسسة التي هي منظمة تمثل مرحلة أساسية من مراحل تطبيق وتشجيع سياسة قوامها العدالة الدولية.

وأنا واثق من أن قدراتي الثابتة في المجال القضائي، وأخلاقياتي ومهاراتي والخبرة التي اكتسبتها في مجال الحث على العمل الجماعي في بيئة متعددة الثقافات ستمكنني من أن أسهم إسهاماً قيماً في النهوض بالمحكمة بصفتي مسجلاً.

### بيان المؤهلات

#### الخبرة المهنية

اكتسبت حتى يومنا هذا خبرة في المجال القضائي مدتها ٢٥ سنة.

• تموز/ يولييه ٢٠٠٥ حتى الآن:

نائب مدير إدارة العدل والمدعي العام الدولي الأول في بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو (وظيفة برتبة مد-1) وبصفتي مديرا عاما للإدارة المذكورة، أسديت التوجيه المبني على الخبرة للمدير بشأن الجوانب الموضوعية والتشغيلية لإدارة سبع شعب. وأسدي المشورة حول الاستراتيجية والسياسات في جملة عريضة من المجالات المتصلة بقطاع العدالة، بما في ذلك- على سبيل الذكر لا الحصر- إدارة مرافق الاحتجاز وقضايا حماية الشهود وبناء المؤسسات القضائية المحلية وتنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية. وأسهم في صياغة التشريعات القضائية المتعلقة بالمركز المقبل للهيئة القضائية؛ وأتعاون مع وزير العدل المحلي وأسدي له التوجيه في المجالات التي هو مسؤول عنها (إدارة السجون وإدارة مكتب المدعي العام في كوسوفو)؛ وأمثل إدارة العدل، بناء على طلب مديرها، في الاجتماعات التي تعقد مع شتى أصحاب المصلحة، بما في ذلك سائر الإدارات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والوكالات التابعة للأمم المتحدة بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وشرطة كوسوفو والمؤسسات القضائية والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، والمنظمات الحكومية ذات الصبغة الدولية، والسلطات الأجنبية، وقوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (كفور) والوكالات المانحة. وعملت أيضا مديرا بالوكالة لإدارة العدل فاضطلعت بمهام المدير في وظيفة برتبة مد-2، مدة نحو تسعة أشهر منذ تموز/ يوليه 2005.

وبصفتي مديرا بالإنابة توليت أيضا الإشراف على ما يُقدم لإدارة العدل من دعم وإسهام في سبيل تسهيل زيارة مجلس الأمن لكوسوفو في نيسان/ أبريل 2007. وبصفتي المدعي العام الدولي الأول، أراقب عمل مكتب المدعين العامين الدوليين الذين يقومون بالتحقيق في أخطر الجرائم الجنائية في كوسوفو وملاحقة مقترفيها، بما في ذلك جرائم الحرب. وأراقب إنشاء وتطوير مكتب المدعي العام الخاص لكوسوفو وهو مشروع لبناء القدرات غرضه إقامة مكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو المسؤول عن التحقيق في أخطر الجرائم الجنائية في كوسوفو وملاحقة مقترفيها. وأنا عضو في فرقة العمل لحماية الشهود التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو المنوطة بما مهمة الظفر بحلول في الأجلين الطويل والقصير لما يلزم توفيره من خدمات للشهود الذين هم بحاجة إلى الحماية.

• تموز/ يوليه 2004 إلى تموز/ يوليه 2005

قاضي دولي لدى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو  
استأنفت المركز الذي شغلته في إطار بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من شباط/ فبراير 2003 وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2003 (قبل عودتي إلى إيطاليا لمدة وجيزة للاضطلاع بمهامي مدعيا عاما من كانون الثاني/ يناير 2004 إلى تموز/ يوليه 2004). وكانت الواجبات الملقاة على عاتقي هي نفسها الواجبات الموصوفة أدناه في عملي سابقا ضمن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بصفتي قاضيا دوليا. وخلال المدة التي شغلت فيها منصب القاضي الدولي، ترأست جلسات محاكمة خمسة من المدعى عليهم المتهمين بجرائم الحرب. وترأست كذلك لجنة الإفراج الشرطي، التي يمكن أن يتقدم إليها السجناء بطلب الإفراج المبكر بعد أن يكونوا قد أمضوا نصف المدة المحكوم بها عليهم. وخلال هذه الفترة حدث انخفاض هام في الحجم المتخلف من القضايا (من 244 إلى 34 قضية في ستة أشهر). وبصفتي عضوا في مجلس



القضاء والادعاء في كوسوفو انصب اهتمامي على التعيينات ونقل الموظفين والترقيات وإجراءات التأديب المتعلقة بالقضاء والمستشارين والمدعين العامين.

• ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤

مدع عام في "Procura Distrettuale Antimafia" (إيطاليا)

استأنفت شغل وظيفتي السابقة مدعيا عاما في محكمة ميلان بشعبة مكافحة المافيا، متحملا مسؤولية محددة عن عمليات التحقيق في الجرائم التي تنطوي على السخرة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم والاتجار بالأشخاص، وعمليات القتل التي ترتكبها المافيا، والاختطاف والتآمر بغرض تهريب المخدرات. وأثناء هذه المرحلة كنت على رأس القائمين بعمليات التحقيق في نحو ١٢٠ قضية. وتعلق هذه القضايا بـ ١٦ مدعا عليهم. بالإضافة إلى ذلك وُفقت في إدانة ٢٠ من المدعى عليهم الذين وُجهت إليهم ٥٦ تهمة بالتآمر الجنائي على تهريب المخدرات.

• شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

قاض دولي ضمن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

كنت متحملا لمسؤولية محددة عن عمليات التحقيق وعن مراقبة ما يجري من محاكمات. واضطلعت بوجه خاص بدور قاضي التحقيق وقاض محكمة بريستينا الدولية وكنت معنيا بجرائم الحرب والجرائم التي ترتكبها فئات إثنية وبالإرهاب والجريمة المنظمة وقيمت أيضا بدور القاضي المترئس للجلسات. وعملت رئيسا للجنة الإفراج الشرطي وعضوا في مجلس القضاء والادعاء في كوسوفو.

• شباط/فبراير ١٩٩٧ حتى شباط/فبراير ٢٠٠٣

مدع عام بمكتب المدعي العام في ميلان والمدعي العام في إدارة مكافحة المافيا بميلان. واعتبارا من شباط/فبراير ١٩٩٧ عُيِّنت مدعيا عاما بمحكمة ميلان معنيا بقضايا تشمل العنف الجنسي ضد كهول وقُصّر، والمهجرة غير الشرعية، والبغاء، وقتل الأنفس، وتهريب الأسلحة، والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال، والفساد، والاختطاف، والابتزاز وغير ذلك من الجرائم العديدة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عُيِّنت أيضا لإدارة مكافحة المافيا بميلان وأنيطت بي مسؤولية محددة عن التحقيق في شأن المافيا الأجنبية الجديدة، التي تنشط بصورة خاصة في مجال الاتجار بالأشخاص. وكانت على عاتقي مسؤولية اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك مصادرة أصول بالغة الأهمية يملكها أشخاص يُشتبه بأن لهم روابط بالمافيا وبكارتلات تهريب المخدرات.

وأثناء هذه الفترة، تم توجيه وإنهاء نحو ١٥٠٠ تحقيق تتعلق بالجريمة المنظمة، ومنظمات تهريب المخدرات المنظمة الدولية، والاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة والبغاء والقتل والمهجرة غير الشرعية والتهريب والاختطاف والاستعباد والقتل والفساد والتعسف في استخدام السلطة. وتشمل هذه الحالات الفروع من ٢٤٠ حالة تحقيق تتعلق بالإساءة الجنسية لنسوة وقُصّر.

وقمت بدعم الادعاء في أكثر من ١٠٠٠ محاكمة تعنى بالجريمة المنظمة ومنظمات تهريب المخدرات الدولية، والاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة والبقاء والقتل والمجرة غير الشرعية والتهريب والخطف والاستعباد والقذف والفساد والتعسف في استخدام السلطة والإساءة الجنسية لنسوة وأطفال.

وتوليت المقاضاة في أولى دعوى أقيمت في إيطاليا بتهمة الإضرار الجسدي الجسيم بحق أب مصري عمد إلى ختان إبنته و قمت بتوجيه التحقيق في أولى قضية في إيطاليا تتعلق بالإساءة الجنسية التي ارتكبها شخص ثبتت إيجابية إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية الذي احتار ضحيته باستخدام الإعلانات المبوبة في صحيفة من الصحف. وبصفتي مسؤولا عن مصرف بيانات السيدا- سدنا، قمت بتنسيق جمع البيانات المتعلقة بمنطقة ميلان والبحث عن البيانات المتعلقة بكافة التحقيقات الأخرى الخاصة بالجريمة المنظمة والتي قامت بها شُعب مكافحة المافيا في أجزاء أخرى من إيطاليا.

وكواجب إضافي اضطلعت به في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ تم التحقيق والمقاضاة في ١٨٣ قضية تخص التدابير الواجب أن تتخذ ضد أشخاص يشتهب في أن لهم علاقات بالمافيا وبكارتلات تهريب المخدرات. وتم في هذا الخصوص مصادرة أصول قيمتها نحو ١٠٠ مليون يورو وفرض الإقامة الجبرية في منطقة محددة وعدم السفر إلى مناطق أخرى. ومن بين هذه القضايا التي طُرحت هناك ١٠٤ قضايا فُرضت فيها هذه التدابير.

قمت بتشجيع وصياغة مذكرة تفاهم تمكن من التعاون المباشر ما بين إيطاليا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الدولية ولا سيما ما يتصل منها بالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في الأشخاص وتهريب المخدرات.

وعملت كذلك مع الجهات القضائية الأجنبية المختلفة في ميدان التعاون القضائي الدولي.

و كنت مسؤولا عن العديد من الشهود الأجانب والإيطاليين ممن أُذن لهم بالشهادة ضد شركائهم في الجريمة، وقد خضع البعض منهم لبرامج حماية الشهود. وتوليت كذلك المسؤولية عن مصرف بيانات السيدا-سدنا وتعاونت على جمع البيانات الخاصة بمنطقة ميلان والبحث عن البيانات المتعلقة بسائر التحقيقات في الجريمة المنظمة التي اضطلعت بها شُعب مكافحة المافيا من أجزاء أخرى في إيطاليا. كما عملت عن كثب مع جهات قضائية أجنبية متعددة وسلطات الشرطة في ميدان التعاون الدولي. و كنت مسؤولا عن العديد من الشهود الذين أُذن لهم بالشهادة ضد شركائهم في الجريمة كان البعض منهم خاضعا لبرامج حماية الشهود. بالإضافة إلى ذلك قمت بإدارة برامج الحماية الخاصة بمختلف الشهود في الدعاوي المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.

• آذار/ مارس ١٩٨٣ إلى شباط/ فبراير ١٩٩٧

قاض بالمحكمة المحلية في ميلان (إيطاليا)

خلال الفترة التي اشتغلت فيها قاضيا بمحكمة جنائية، شملت المهام التي قمت بها معالجة الجريمة المنظمة (بما في ذلك المافيا) والاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة والاختطاف والجرائم المتعلقة بالإدارة العامة والجرائم المقررة بحق الأشخاص والممتلكات والجرائم المالية وغيرها من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة.

وقمت بتنظيم وتوجيه تدريب وتطوير كفاءات ” Sezione Autonoma Misure di Prevenzione Antimafi “ (الشعبة الخاصة بالتدابير الوقائية لمكافحة المافيا) وهي أولى شعبة تؤسس في إيطاليا قامت بالتحقيق في نحو ٣٠٠ قضية بخصوص ما يتوجب اتخاذه من التدابير بحق الأشخاص المشتبه في أن لهم علاقات بالمافيا وبكارتلات تهريب المخدرات وبتّ في جميع هذه القضايا. وخلال الوقت اللازم للتأكد من عدم شرعية مصدر الأصول المصادرة تتم إدارة هذه الأصول على النحو الذي يزيد من قيمتها. ومن بين القضايا التي طرحت ما تعلق منها بإدارة أصول تشمل شركة ممتلكات وفندق من فئة الخمس نجوم ومنتجع قيمته الراهنة نحو ١٠٠ مليون يورو صودر من شخصين يشتبه في انتمائهما لمنظمة مافيوية. وكان هذا التدبير هو أول تطبيق يتم للقانون المتعلق بالتدابير الوقائية التي تستهدف مكافحة المافيا. وإدارة هذه الأصول تطلب تسوية مسائل معقدة تتعلق بقانون الشركات والقانون التجاري وقانون الإفلاس إلى جانب إقامة وصيانة علاقات مع مستخدمي الفنادق ومثلي نقاباتهم ومن ثم لزم اللجوء إلى تطبيق قانون العمالة والضمان الاجتماعي.

وكنت أيضا قاضيا في قسم القضاة المعيّنين بالتحقيقات الأولية التي تعنى بالجريمة المنظمة والقتل والجرائم المرتكبة بحق الإدارة العامة والجرائم ضد الأشخاص والممتلكات والجريمة المالية والاتجار بالأشخاص والمخدرات وغير ذلك من الجرائم. وقمت أيضا بمهام الإنابة العدلية بالنسبة للقضاء الأجنبي.

وأثناء عملي بالشعبة المدنية، كنت معنيا بعمود الملكية وقانون الوراثة والقانون الأسري.

واشتغلت أمينا عاما لدى رئيس محكمة ميلان مساعدا إياه في كافة جوانب عمل المحكمة المتألفة من نحو مائتي قاضي. وتمثلت مهمتي في توزيع الموارد البشرية واللوجستية على مختلف الشعب، ووضع المعايير لتكليف الشعب الملائمة بقضايا معينة، والتصرف بوصفي أداة وصل ما بين الرئيس والقضاة، ومتابعة إجراءات ترقية القضاة، وتمثيل الرئيس حينما أكلف بذلك لدى سائر الدوائر في المكاتب القضائية.

#### خبرات مهنية إضافية

اعتبارا من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧ كنت عضوا في لجنة تكافؤ الفرص التابعة للمجلس الأعلى الإيطالي للقضاة والمدعين العامين (وهو الهيئة الدستورية الناظمة للمسائل التنظيمية والتأديبية المتعلقة بالقضاة والمدعين العامين). وأثناء انخراطي في تلك اللجنة، كنت مسؤولا عن طرح أحكام محددة بشأن النسوة القاضيات أثناء إجازة الأمومة وقد اعتمدت تلك الأحكام في وقت لاحق من قبل المحاكم ومكاتب المدعين العامين في إيطاليا.

وأشير في هذا المقام إلى أنني كتبت العديد من المقالات التي تتناول جوانب القانون الجنائي والتي نشرتها حتى المجالات القانونية الإيطالية بما في ذلك ” ‘Diritto Penale e Processo’, ‘Giurisprudenza di Merito’ and ‘Guida al Diritto’ “

و كنت كذلك عضوا في هيئة تحرير الدليل الرسمي للقانون الجزائري الإيطالي المعنون ”Codice Penale e di Procedura Penale“. وخلال مساري الوظيفي كنت مسؤولا أيضا عن تدريب العديد من القضاة الذين هم على أبواب النهوض بدور المدعي العام أو القاضي.

## التعليم والتدريب المهني

### التعليم

- المدرسة العليا مع التخصص في علوم التربية
- درجة جامعية عالية في مجال الحقوق (المواضيع الرئيسية: القانون الدستوري، القانون المدني، القانون الجنائي، القانون المتعلق بالإجراءات الجنائية، قانون الإجراءات المدنية، القانون التجاري، القانون الدولي، القانون الإداري، قانون الوراثة، القانون الأسري).

### التدريب

- دورة دراسية مدتها أسبوعان مع الإقامة نُظمت في السويد بشأن ”الجوانب المدنية لإدارة الأزمات- الدورة الدراسية الثانية المتعلقة بسيادة القانون“، التي نظمتها اللجنة الأوروبية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ .
- المشاركة في الحلقات التدريبية المنتظمة التي نظمها المجلس الأعلى الإيطالي للقضاة والنواب العامين والتي تضمنت ما يلي:
  - السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛
  - قانون العقوبات المالي؛
  - المالية العامة للشركات؛
  - المسؤولية في قضايا التزوير؛
  - أساليب المجادلة والإقناع؛
  - التطورات الحاصلة في قانون الجماعة الأوروبية؛
  - حلقة عمل معقودة عن بعد ومكرسة للإستجواب العابر للحدود للشهود والمدعى عليهم في قضايا الجريمة المنظمة. التجربة الأوروبية وآفاق التعاون الدولي؛
  - أساليب التحقيق لمكافحة الجريمة المنظمة؛
  - أساليب التحقيق في جرائم القتل؛
  - الدور الجديد المسند لقاضي محاكم الدرجة الأولى؛
  - دور ”الإصرار“ في الفعل الجنائي؛
  - قانون المرافعة المدنية.

## التعاون الدولي

شاركت في برنامج التبادل الدولي الذي تنظمه وزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وشاركت عن كثب في النشاط اليومي للجهاز القضائي الاتحادي. والغرض من البرنامج المذكور هو جمع وتبادل الخبرات والمعارف المتصلة بجرائم الهجرة غير الشرعية والاتجار في الأشخاص وتهريب المخدرات على مستوى دولي وغسيل الأموال. وتم تحت إشرافي وضع بروتوكول يسمح بقيام تعاون مباشر ما بين إيطاليا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالحقيقات التي تجري في الجريمة الدولية خاصة فيما يتصل بتهريب المخدرات والإرهاب بغية أن يشمل هذا الأمر مجالات أخرى.

## اللغات الأجنبية والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات

- الإنكليزية: مستوى متقدم. شملت دراستي اللغة الإنكليزية القانونية وغير القانونية إلى جانب دراستي النظام القضائي البريطاني.
- الفرنسية: مستوى متوسط
- الإسبانية: أساسيات اللغة

لي قدرة جيدة على استخدام Microsoft Office Suite and Lotus Notes Suit إلى جانب برامج قواعد البيانات المصممة وفقا للطلب.

٤ - دينغ، آداما (السنغال)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان الحافز على الترشح

إنه لشرف وامتنياز بالنسبة إلي أن أعبر من خلال هذا البيان عن اهتمامي بخدمة المحكمة الجنائية الدولية. فمنذ الفتح من آذار/ مارس ٢٠٠١ وحتى هذا التاريخ وأنا أتولى مهام مسجل المحكمة الجنائية الدولية لروندا برتبة مساعد أمين عام الأمم المتحدة. وأنا مسؤول، بهذه الصفة، عن إدارة وخدمة المحكمة الجنائية الدولية المذكورة. وأشغل في الطرف الراهن مدة ثانية قوامها أربع سنوات ستنتهي في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. وخلال مدة تعييني في هذا المنصب، عملت بنجاح على تنشيط وتبسيط وتحديث عمليات المحكمة في اضطلاعها بولايتها التاريخية. وإن قدرتي على توفير الدعم القضائي والقانوني والإداري الفعال والكفء لسائر مقومات محكمة أروشا (القضاة، المدعي العام، الدفاع) والإشراف على إدارة المحكمة الجنائية الدولية لروندا والاضطلاع بالعديد من الإصلاحات والتحسينات الإدارية في مجال إقامة العدل حدث بالأمين العام للأمم المتحدة على أن يُعيّني لولاية ثانية وهو تعيين تاريخي ولا سابق له لمدة أربع سنوات إضافية مسجلا للمحكمة الجنائية الدولية لروندا.

إن طبيعة الدور والمهام المنوطة بمسجل لأي محكمة جنائية دولية واسعة النطاق وتشمل دعم الأنشطة القضائية للمحكمة، وتدير شؤون الضحايا والشهود وإدارة نظام المساعدة القضائية للأشخاص المعوزين. وإن معارفي المكينة بإدارة هذه المؤسسة العتيقة مقرونة بتجاربي الطويلة فضلا عن المؤهلات والكفاءات التي أتمتع بها والتي تستوفي الشروط الخاصة بمنصب كهذا هي عوامل أساسية تحدوني على عرض خدماتي المتواضعة لينظر فيها الممثلون المبحلون التابعون للدول الأطراف.

وفي هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها المحكمة الجنائية الدولية، التي تواجه تحديات عالمية الأبعاد، أعتقد اعتقاداً مخلصاً أن خادما متواضعا له ما لي من الخبرات والمقام سيكون بالتأكيد مكسبا عظيما معززا للمكاسب التي حققتها المحكمة الجنائية الدولية في أولى سنواتها. وأنا على ثقة من أنني، إن أُعطيت فرصة خدمة المحكمة الجنائية الدولية، سأتيها بالقيم التالية وبالكفاءة والممارسات الفضلى التي ستساعد إلى حد كبير قلم المحكمة على الاضطلاع بالولاية المنوطة به:

- خبرة عملية ثابتة في مجال إدارة محكمة جنائية دولية؛
- التواصل الفعال ومهارات في مجال الصياغة بلغتين رسميتين (هما الفرنسية والإنكليزية) من لغات المحكمة الجنائية الدولية؛
- قدرات فائقة على التفاوض ومهارات في مجالات الدفاع؛
- شبكة سياسية ومهنية واسعة النطاق؛
- احترام التنوع والعمل في صلب الأفرق ومهارات في التعامل مع الأفراد؛
- الروح القيادية والتزاهة وسعة الخيال وبعد النظرة؛

- الإخلاص والمصدقية ومهارات في مجال حسن التنسيق.

## بيان المؤهلات

منذ ١ آذار/ مارس ٢٠٠١ وحتى الآن، أتولى مهام مسجل المحكمة الجنائية الدولية لروندا التابعة للأمم المتحدة برتبة مساعد أمين عام الأمم المتحدة. وأنا مسؤول، بهذه الصفة، على إدارة وخدمة المحكمة المذكورة. وأمضي حالياً ولاية ثانية قوامها أربع سنوات. وقد حالفني النجاح، خلال هذه المدة، في تنشيط وتبسيط وتحديث عمليات هذه المحكمة في الاضطلاع بولايتها التاريخية.

ولقد بدأت مساري الوظيفي على المستوى الوطني في السينغال بوصفي مسجلاً للمحكمة الإقليمية في طامبكوندا والمحكمة العمالية في كاولاك (١٩٧٣-١٩٧٦). وتمت في موعد لاحق ترقيتي وعملت من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ مسجلاً للمحكمة العليا في السينغال.

وفي تموز/ يولييه ١٩٨٢، بدأت مساري الوظيفي الدولي بالالتحاق بلجنة الحقوقيين الدولية في جنيف، بسويسرا، كموظف قانوني عن المنطقة الإفريقية لغاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠. وفي هذا العام، عُينت أمينا عاما للجنة الحقوقيين الدولية واشتغلت فيها مدينتين قوام كل مدة خمس سنوات. ويجري التسليم على نطاق واسع بأن ما تحققت من منجزات في ظل إدارتي لهذه اللجنة هام جداً. فخلال المدة التي عملت فيها، قدمت اللجنة مساهمة كبيرة في بلورة شتى الصكوك الدولية وقوت التعاون مع أهم المؤسسات القارية والدولية مثل منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ومجلس أوروبا. وقد كرست، بصفتي محاميا دوليا وخبيرا مشهورا له بسمعته في مجال حقوق الإنسان، جزءا كبيرا من حياتي المهنية لنصرة حقوق الإنسان وسيادة القانون وقيام الحكم الرشيد. وقد عملت مستشارا قانونيا وخبيرا لدى العديد من المنظمات الدولية بما فيها اليونسكو ويونيتار ومؤسسة فورد والوكالة الدولية للفرنكوفونية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (كندا) واللجنة الأوروبية.

وقبيل تعييني في مناصبي الحالي استغلت في مناصب مختلفة: خبير مستقل تابع للأمم المتحدة معني بهائيتي، خبير معني بالتعاون القانوني والقضائي تابع للوكالة الدولية للفرنكوفونية، وخبير بوضع وتنفيذ وتقييم المشاريع ذات الصلة بسيادة القانون والديموقراطية وحقوق الإنسان؛ والتدريب على القانون الانتخابي، ومحرر قانوني في صحيفة، ومحرر "Review" التي تصدرها لجنة الحقوقيين الدولية، وانتخبت رئيسا لهيئة التحرير لمساعدة فريق دولي من الشخصيات المرموقة على التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ١٩٩٤ في روندا والأحداث التي تحف بتلك الجريمة؛ وكنت مبعوثا سابقا للأمين العام للأمم المتحدة إلى مالاوي للوساطة ما بين الحكومة والمعارضة؛ وكنت وكيلا مراقبا ورئيسا لشتى بعثات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان.

واشتغلت سابقا عضوا في مجلس إدارة معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية الدولي، والمجلس التنفيذي لمخفر الريادة في إفريقيا؛ ومجلس إدارة المعهد الدولي لحقوق الإنسان؛ ومجلس إدارة المركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان؛ والمجلس الاستشاري للفريق الدولي لقانون حقوق الإنسان؛ والمجلس الاستشاري للخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والرئيس السابق لمؤسسة مارتين إينالز ومؤسس صندوق حقوق الإنسان لأروشا- الاتحاد الإفريقي - الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا. وأنا عضو في اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بالفقر وحقوق الإنسان التابعة لليونسكو.

وُلدت في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٠ في دكار، بالسينغال، وأنا خريج معهد التدريب في القانون والإدارة بدكار-السينغال، ومركز البحوث التابع لأكاديمية لاهاي للقانون الدولي في هولندا. متزوج وأب لأطفال وأنطق بلغة البولار والوولوف. أتكلم باللغتين الإنكليزية والفرنسية بطلاقة بالدرجة الأولى ولي دراية متوسطة باللغة الإسبانية. وأحسن جيدا استخدام تطبيقات الإنترنت وأملك مهارات حاسوبية عالية بما في ذلك الكفاءة في برامج MS Office (word-processing).

#### المنشورات وأهم المنجزات

كتبت العديد من المقالات القانونية والسياسية باللغتين الفرنسية والإنكليزية. وترد أدناه قائمة بالمقالات والخطب والمنشورات:

- Le Monde d'à côté ou l'univers des prisons (Prisons in Senegal) in "Le Soleil", Dakar, 1979.
- Le droit à la communication, in "Symbiose", Dakar, 1982.
- Self-reliant Development in Senegal: Myth or Reality, in "Ideas & Action", 1985.
- Torture in Africa, in "SOS-Torture Bulletin", 1986.
- La protection des biens culturels et la protection de l'individu, Editions Nagard, Roma, 1986.
- Human Rights in Africa, in "Transnational Associations Review", 1985.
- Le rôle social des juristes, in "Juriste International", Revue de l'Union internationale des avocats, 1986.
- Refugees, Law and Development, Editions S.I.A.S., Uppsala, 1987.
- The African Commission on Human and Peoples' Rights, in SOS-Torture Bulletin, Geneva 1987.
- Les Services juridiques en milieu rural (Afrique de l'Ouest), ICJ, Geneva, 1987.
- Le "droit de vivre" dans le contexte africain, Editions Bruylant, Bruxelles, 1988.
- Practical Guide to the International Procedures, WOAT, Geneva, 1988.
- Promotion et diffusion du droit international humanitaire dans le contexte africain, in "Les Annales de Droit Médical", Monaco, 1988.
- Les Services juridiques en milieu rural (Afrique centrale), (editor) ICJ, Geneva, 1989.
- Nord-Sud, emergenza del mondo - Quale cooperazione per quale sviluppo, Editions C.E.F.A., Bologna, 1989.
- Assistance juridique aux populations rurales, "Afrique Contemporaine", Ed. Documentation Française, December 1990.
- Legal Remedies and the Role of an Independent Judiciary, IIDH, 1992.
- The Independence of the Judiciary, CIJL Year Book, 1992.



- La protection des réfugiés dans le Tiers-monde, Institut des Hautes Etudes Internationales, 1992. •
- Problèmes de droits de l'homme dans une Europe élargie, "La Gazette du Palais", Paris, 1992. •
- Le droit à la vie, Editions CID, Genève 1992. •
- New Frontiers of International Human Rights Protection, ICJ, 1992. •
- La protection régionale des droits de l'homme du point de vue d'une ONG, Bruxelles, 1992. •
- The International Covenant on Civil and Political Rights, ICJ, 1993. •
- Nature of Conflicts, in Africa Today, ICJ, 1993. •
- NGO Access to the United Nations Human Rights Procedures, ICJ, 1993. •
- La lutte contre la barbarie: humanitaire ou humilitaire, North/South, 1993. •
- The Role of Lawyers and Judges on the International Stage, Martland Lectures, 1993. •
- Développement et valeurs démocratiques, Le Courrier, February 1993. •
- Réflexions sur la Charte africaine des droits de l'homme, ICJ, 1993. •
- L'action du système des Nations Unies et le droit à l'assistance humanitaire, SHS-95/CONF.805, UNESCO, Paris. •
- Democracy and the Rule of Law, Indian Review of International Law, 1994. •
- The Quest for Democracy - which way forward for Africa, International Press Institute (IPI), 1994. •
- The Civilian Judicial System in the West Bank and Gaza: Present and Future, ICJ/CIJL, June 1994. •
- L'Organisation internationale du travail et la justice sociale, ILO, 1994. •
- Addressing the Root Causes of Forced Population Displacements in Africa: A Theoretical Model, International Journal of Refugee Law, 1995. •
- La mise en oeuvre du droit international humanitaire: les infractions et les sanctions ou quand la pratique désavoue les textes, in Law in Humanitarian Crises, European Commission, 1995. •
- La question des migrants sur le continent africain, San Remo Institute 1996. •
- Promouvoir le respect des droits de l'homme à travers les programmes de développement, OCDE 1996. •
- Nigeria and the Rule of Law, ICJ, 1996. •
- Laws of Freedom, in Commonwealth Currents, Vol. 4, 1997. •
- Democratisation and the Rule of Law in Kenya, ICJ April 1997. •
- Economic, Social and Cultural Rights: A compilation of Essential Documents, International Commission of Jurists, November 1997. •
- Role of Judges and Lawyers in Defending the Rule of Law, in FORDHAM, International Law Journal, Volume 21, December 1997, Number 2. •
- Universalité des droits de l'homme et diversité économique, sociale et culturelle, Institut universitaire des hautes études internationales, Avril 1998. •
- Intellectual Property and Human Rights, published by WIPO, November 1998. •
- Interface between Global and Regional Protection of Human Rights: An African Perspective, Baywood Publishing Co. Inc, December 1998. •
- L'influence de la Déclaration universelle des droits de l'homme sur les processus de démocratisation en Afrique, OPAD, February 1999. •
- Corruption and Impunity: Obstacles to the effective Enjoyment of Economic, Social and Cultural Rights, ICJ and African Development Bank, April 1999. •
- La Convention de l'OUA sur les aspects propres aux problèmes des réfugiés en Afrique: les défis 30 ans après, UNHCR, Juin 1999. •
- La coopération au développement et le respect des droits de l'homme, Leçon inaugurale prononcée le 5 juillet 1999 à l'Institut international des droits de l'homme (Institut René Cassin - Strasbourg). •
- The existence of universal values vis-à-vis their relationship with western values, Swiss Training Centre for Negotiation, November 1999. •

- The Contribution of NGOs to the Prevention of Human Rights Violations, Marangopoulos Foundation for Human Rights, April 1999.
- Globalisation and the Rule of Law, in ICJ Review, N° 61, 1999.
- Post-modern Insurgencies: Political Violence, Identity Formation and Peacemaking in Comparative Perspective, Foreword published by Macmillan Press Ltd (UK) and St. Martin's Press Inc. (USA), 2000.
- Unsigned papers were published in the ICJ Review - e.g. Expulsions in Africa, Slavery in Mauritania (reprinted in Human Rights Reporter), Rules of Procedure of the African Commission, Commentaries, Book Review, etc.
- Africa and the Globalisation of Justice, West Africa Magazine, August 2001.
- International Criminal Justice: From Paper to Practice – A Contribution From The International Criminal Tribunal For Rwanda To The Establishment Of The International Criminal Court, in Fordham International Law Journal, Volume 25, March 2002, Number 3.
- Justice without borders, In the Lawyer, Monthly Journal of the Law Society of Kenya, April 2002.
- Africa and the Rule of Law, in West Africa Magazine, N. 4344, September 2002.
- From Human Rights to International Criminal Law, Martinius Nijhoff Publishers, 2007.
- Link between Poverty and Human Rights: Foundation and ethical imperative, UNESCO, 2007.
- The Value of Customary International Law in the Light of The recent Emergence of non-State Actors as Subjects of International Law (to be published in the 2007 Volume of The African Yearbook of International Humanitarian Law

#### الإنجازات المهنية

- في عام ١٩٩٧، وأثناء اشتغالي أميناً عاماً للجنة الحقوقيين الدولية وبمناسبة الذكرى العاشرة لصدور مبادئ المبرغ، دعت اللجنة إلى عقد اجتماع حضره أكثر من ثلاثين خبيراً لبلورة هذا الصك. ومبادئ ماسترخت التي تمخض عنها هذا الاجتماع أنجزت مهمة البلورة هذه بالتوسع في بيان طبيعة ونطاق سبل الانتصاف الملائمة من انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- وفي التسعينات، التأم تحت إشرافي سلسلة من الأحداث الدولية المهمة نتيجة للمبادرات التي قامت بها اللجنة. من هذه المبادرات إعلان الأمم المتحدة لحماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري والتوصية التي تقدم بها برنامج العمل للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا من أجل العمل على إنشاء محكمة جنائية دولية. وكان هذا نتيجة مباشرة لمؤتمر دولي كُرس لموضوع الإفلات من العقوبة نظمتها اللجنة المذكورة برعاية من الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، واعتمد نداءاً يطلب من مؤتمر فيينا "إنشاء محكمة جنائية دولية ... الغاية منها كسر حلقة الإفلات من العقوبة بالمرّة."
- وبوازع مني قامت اللجنة كذلك بصياغة مجموعة المبادئ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العمل على مكافحة الإفلات من العقاب والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالحق في التعويض والحصول على

حير للأضرار بالنسبة لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني وهذه المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية معروضة على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للنظر فيها.“

- ومما تجدر الإشارة إليه أنني ترأست لجنة كانت هي رأس الحربة في عملية إنشاء العديد من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية؛ وباشرت العديد من البرامج الإنمائية التي وفرت الخدمات القانونية للبلدان النامية؛ واضطلعت ببحوث قطرية متعمقة في مجال سيادة القانون في كل من التيب وباكستان؛ وعززت شبكة اللجنة في الدفاع عن استقلال القضاء في البلدان التي يتعرض فيها القضاء والمحامون للمضايقة و/ أو للاضطهاد.
- وكنت الأستاذ المحاضر في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي بالمؤسسات الأكاديمية الدولية التالي ذكرها: المعهد الدولي لحقوق الإنسان (ستراسبورغ)، فرنسا؛ معهد هونري دونان (جنيف)، سويسرا؛ الجامعة الكاثوليكية في ليون، فرنسا؛ جامعة غالوي، إيرلندا؛ جامعة ناتال، جنوب إفريقيا؛ المدرسة الدولية في بوردو، فرنسا؛ جامعة إيسكس، المملكة المتحدة؛ جامعة كاليفورنيا، كندا؛ المعهد الجامعي لدراسات التنمية (جنيف)، سويسرا؛ جامعة ويتواترستاند، جنوب إفريقيا؛ مدرسة القضاء، فرنسا؛ المعهد الأعلى للدراسات الدولية (جنيف)، سويسرا؛ وجامعة كولمبو، سريلانكا.
- ذلك، وإنني أملك القدرة على توفير الدعم الفعال والقضائي الكفء والقانوني والإداري لسائر مقومات محكمة أروشا (المدعي العام، القضاء ومجلس الدفاع)؛ وتولي إدارة المحكمة الجنائية الدولية لروندا والاضطلاع بالإصلاحات والتحسينات الإدارية العديدة في تدبير الإجراءات القضائية وكلها عوامل ساعدتني على أن أعين مجددًا في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٥ من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات إضافية مسجلًا للمحكمة الجنائية الدولية لروندا. وإعادة التعيين هذه لم يحظ بها قط أي من المسجلين الذين سبقوني.

[الأصل: بالإنكليزية]

### بيان الحافظ على الترشح

أتشرف بتقديم ترشيحي لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية.

إن المحكمة الجنائية الدولية تشهد حاليا فترة انتقال إلى مرحلة جديدة. فهي تستعد للشروع في محاكمات وتواجه تحديات معقدة لا تواجهها سائر المحاكم الدولية الأخرى. وتحديدي الرغبة على أن أفيده هذه المحكمة بما لي من خبرة واسعة في الميادين القانونية والإدارية والقيادية، وأن أعمل مع رئيسها ومع المدعي العام للمضي قدما بالمحكمة في سبيل تعزيز منجزاتها وتوطيد مكانتها في العالم بوصفها محكمة دائمة للعدالة الجنائية الدولية.

وإن قلم محكمة العدل الجنائية الدولية ليلعب دورا حاسما في كفالة الاحترام التام لحقوق المتهم وحماية الشهود، فيما يعمل على إقرار التوازن بين مصالح وتوقعات المجتمع الدولي. وأنا أملك المهارات والخبرات اللازمة لقيادة قلم المحكمة ولكفالة توفيره الخدمات المتسمة بالفعالية والكفاءة اللازمة لدعم القضاة والمدعي العام والدفاع في أداء جميع هذه الجهات للواجبات الملقة عليها. هذه المهارات والخبرة تشمل ما يلي:

- ما يزيد على ٢٠ عاما من المسؤولية التدريجية القانونية والقيادية والخبرة الإدارية المكتسبة بالعمل مع عدد من المؤسسات الوطنية والدولية على المستويين الحكومي والحكومي الدولي.
- ما يزيد على عشر سنوات من العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك ثلاث سنوات في موقعي الحالي كنائب للمقرر أزود المحكمة بما تحتاجه من ريادة ونظرة ثاقبة، وتسوية لجملة متنوعة من التحديات التي تواجهها يوميا محكمة دولية ساعيا لكفالة أدائها لوظيفتها بشكل دائم مع التقيد بأعلى مقاييس القسط بالأصول المرعية.
- قدرة ثابتة على إدارة التغيير داخل منظمة كبيرة- بالعمل مع منظمة آخذ حجمها في الكبر وتواجه حاليا المشاكل الحساسة ذات الصلة بتصغير ذلك الحجم. وقد عملت مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا التي أصبح عدد القضاة فيها اليوم ٢٨ قاضيا وعدد الموظفين ١٢٠٠ موظفا بعد أن هناك ١١ قاضيا و ٢٠٠ موظفا. وقد شهد قلم المحكمة في ظل إدارتي إصلاحات كبيرة لتمكينه من أن يؤدي بنجاح دوره الداعم لجدول محاكمات مكثف.
- خبرة طويلة في إدارة وتنفيذ الميزانيات (تبلغ الميزانية السنوية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة نحو ١٥٠ مليون دولار في السنة)، وخبرات معززة في المجال الدبلوماسي والتنسيق، وخبرة بالسياسة العامة في المجال الإعلامي والقدرة على العمل باللغتين الرسميتين المستخدمتين في المحكمة الجنائية الدولية.

- خبرة طويلة بإدارة شؤون المحاكمات والاستئنافات ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لروندا.

وليكون مسجل المحكمة ناجحا من الضرورة بمكان أن يملك مزيجا من المهارات الجيدة الإدارية والقيادية على حد سواء مقرونة بالقدرة الفائقة على التحليل القانوني والحكم. واعتقادي أنني أملك هذه الجوانب وقدرة ثابتة على إيجاد البيئة التي تمكن الموظفين من تطوير إمكاناتهم الكاملة والتي تكفل الاستفادة على النحو الأكفء من الموارد المحدودة.

ثم إن المسجل هو واحد من أهم القادة في المحكمة الجنائية الدولية. والمنظمة إنما تعرف بقادتها سواء من حيث نتائجها الموضوعي أو شخصيتها ككيان، وهؤلاء القادة هم الذين يحددون في نهاية المطاف نجاح المحكمة أو عدمه. وأنا متحمس إلى حد كبير لأن أكون في يوم ما ثاني مسجل للمحكمة الجنائية الدولية.

#### بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد: ٦ آب/ أغسطس ١٩٥٧  
الجنسية: أسترالي

#### الخبرة المهنية

- آب/ أغسطس ٢٠٠٤ حتى الآن  
نائب المسجل  
المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، لاهاي  
توفير ما تحتاجه هذه المحكمة من ريادة ونظرة ثاقبة؛ مسؤول مباشرة عن إدارة كافة أقسام المحكمة (نحو ٤٠٠ موظف). بما في ذلك الدعم القانوني للدوائر، الضحايا والشهود، إدارة المحكمة، وحدة الاحتجاز، وحدة الدفاع بما في ذلك المساعدة القانونية وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية؛ وإسداء المشورة للرئيس والقضاة وللمدعي العام دعما للإجراءات القانونية؛ والاضطلاع بدور المقرر الذي يملك المسؤولية عن السير الإداري للمحكمة بأسرها (نحو ١٢٠٠ موظف وميزانية سنوية مبلغها ١٥٠ مليون دولار أمريكي).
- كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ - آب/ أغسطس ٢٠٠٤  
موظف قانوني رئيسي  
المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، لاهاي  
توفير المشورة القانونية والإدارية لسبعة من قضاة الاستئناف التابعين للمحكمة ولدوائر الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لروندا؛ رئاسة أفرق البحث والصياغة؛ وضع وتنفيذ برنامج العمل الموضوعي.

- آذار/ مارس ١٩٩٧ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨  
موظف قانوني  
المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، لاهاي  
رئاسة فريق من المحامين الذين يوفرون الدعم للقضاة أثناء محاكمة المتهم سيليبيتشي التي تعدد فيها المتهمون والتي  
استغرقت ١٨ شهرا.

- ١٩٩٧-١٩٩٤  
مستشار سياسة عامة رئيسي  
خدمات الإذاعة الخاصة، سيدني، أستراليا  
توفير المشورة القانونية وفي مجال السياسة العامة لمؤسستي الإذاعة والتلفزيون الوطنيتين الأستراليتين المتعددي  
الثقافات.

- ١٩٩٣-١٩٨٩  
موظف قانوني/ وفي مجال السياسة العامة  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا.

- ١٩٨٨-١٩٨٦  
مساعد قانوني لمؤسسة دجفري روبنستن، كاي سي  
Then, 1 Dr Johnson's Chambers, Temple, London, England.

- ١٩٨٨-١٩٨٦  
مستشار قانوني وفي مجال السياسة العامة  
British Film Institute, London, England.

- ١٩٨٦-١٩٨٥  
معاون للقاضي مايكل كربي.  
وكان يومئذ رئيس محكمة الاستئناف بنينوساوث ويلز، سيدني، أستراليا

- ١٩٨٥-١٩٨٤  
موظف قانوني معاون  
لجنة الأفلام الأسترالية، سيدني، أستراليا

#### المؤهلات المهنية والتدريب

- حلقة العمل المتعلقة بالأخلاقيات والتزاهة التي نظمتها الأمم المتحدة لفائدة كبار المديرين - شباط/ فبراير  
٢٠٠٧

- التدريب الإداري للمديرين الذي نظّمته الأمم المتحدة- نيسان/ أبريل ٢٠٠٥
- حلقة العمل المتعلقة بمهارات التفاوض التعاوني التي نظّمتها الأمم المتحدة- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢
- محام، لنكلن إن، لندن، إنجلترا- تم القبول في ٣ أيار/ مايو ١٩٨٨
- محام/ وكيل، المحكمة العليا في فنكتوريا- تم القبول في ٥ أيار/ مايو ١٩٨٦
- محام، المحكمة العليا لنيوساوثولز- تم القبول في ٦ تموز/ يوليه ١٩٨٤

#### المؤهلات العلمية

- ماجستير حقوق (بامتياز): كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن، جامعة لندن، إنجلترا، ١٩٨٨
- بكالوريوس حقوق: جامعة سيدني، أستراليا، ١٩٨٤
- بكالوريوس علوم: جامعة موناخ، ميلبورن، أستراليا، ١٩٨٠

#### اللغات

- الإنكليزية: اللغة الأم
- أتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة وأجيد الكتابة بها (شهادة كفاءة باللغة الفرنسية مسلمة من الأمم المتحدة)

#### المنشورات (قائمة غير حصرية)

- International Criminal Law Review, co-editor, Kluwer, quarterly, since Volume 1, December 2001 to present.
- Man's Inhumanity to Man – Essays in Honour of Antonio Cassese, co-editor, Kluwer, June 2003.
- Essays on the Procedure and Evidence of the ICTY in Honour of Gabrielle McDonald, co-editor, and author of the chapter: Interlocutory Appeals before the ICTY, Kluwer, December 2000.
- The Times, Educational Supplement, 29 April 1988 - Empowering Teachers Under the new Copyright Bill.
- Journal of Media Law and Practice, December 1987 - The Copyright, Designs and Patents Bill.
- The Producer, November 1987 - Film Production under the New Censorship Laws.
- The Listener, 5 May 1987, p. 28 - Offensive Act?

#### العروض المقدمة (قائمة غير حصرية)

عروض متعددة قدمت تشمل ما يلي: دورات تدريبية مختلفة للقضاة والمدعين العامين والدفاع في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وكوسوفو وصربيا؛ جامعات سلزبرغ وبيركلي بكاليفورنيا؛ مؤتمر مجلس أوروبا لحماية الشهود، أثينا؛ برامج التوعية في البوسنة والهرسك، وكرواتيا وصربيا؛ الرابطة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، تشارلستن؛ دورات اللجنة التحضيرية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

#### الخبرات الحاسوبية

لي خبرة فائقة في استخدام الحاسوب في معالجة النصوص وبرامج الجداول الحاسوبية وقواعد البيانات.

[الأصل: بالفرنسية]

### بيان الحافز على الترشح

...

فيما يتعلق بمؤهلاتي لهذا المنصب، أود أن أذكر أولاً أن لي عشرين سنة من الخبرة في مجال العمل لدى المحاكم الدولية، حيث اشتغلت منذ عام ١٩٨٦ لدى محاكم الجماعة الأوروبية بالعمل أولاً بمحكمة العدل وفي وقت لاحق بمحكمة الدرجة الأولى.

وفيما يتعلق بالخبرة المهنية التي اكتسبتها لدى المحكمة الأخيرة، أود الإبلاغ بأني كنت أقرب زميلة لمسجل محكمة الدرجة الأولى منذ إنشائها في عام ١٩٨٩، وساهمت على هذا النحو في كافة الأعمال التي أفضت إلى قيام تلك المحكمة. وفي السنوات اللاحقة شاركت مشاركة ناشطة في التطوير التدريجي لتلك المحكمة على الصعيدين القضائي والإداري. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠١ عُينت نائبة لمقرر المحكمة وأنا لا أزال أشغل هذا المنصب حتى هذا اليوم.

كما أنني أملك معارف متعمقة بالمبادئ والقواعد الإجرائية فضلاً عن تنظيم وسير عمل المحاكم في السياقات الوطنية وسياق الجماعة الاقتصادية على حد سواء اكتسبتها طيلة ما يزيد على ثماني سنوات من العمل في الأوساط الأكاديمية الإسبانية كباحثة وكمدرسة متخصصة في القانون الإجرائي، بالعمل أولاً معاً بمساعدة جامعة فلنسيا وفي وقت لاحق حائزة على كرسي في القانون الإجرائي (Catedrático de derecho procesal) بجامعة لاكورونيا. وخلال هذه الفترة، انصب اهتمامي في البحث بهذه الجامعات على الإجراءات الجنائية والتعاون القضائي الدولي، في سياق عملي ذي الصلة بتسليم الجرمين وذلك كموضوع لأطروحة الدكتوراه.

وأود أن أبين أيضاً أن مهاراتي في مجال الخطاب المكتوب تشهد بها الأعمال والمقالات العديدة التي نشرتها في المجلات القانونية وأني متعودة كذلك على إلقاء البيانات العامة ومن خلال الدورات التعليمية أو المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو العروض التي اضطلعت بها أثناء مسار عملي الجامعي وحتى هذه الساعة.

ومنذ تعييني نائبا لمسجل محكمة الدرجة الأولى منذ خمس سنوات خلت أمارس منذ إذن الوظائف المزدوجة المرتبطة بهذا المنصب.

أنا، أولاً، بصفتي رئيسة وحدة إدارية كبرى (تضم نحو أربعين موظفاً) مسؤولة عن إدارة شؤون الموظفين وتنظيم الوحدة. وأوزع أعباء العمل المتعلقة بقلم المحكمة على النحو الأفضل الممكن وأتخذ كافة التدابير الضرورية لتجهيز القضايا على النحو الكفء.



وأنا مسؤولة أيضا عن الاتصالات التي تجري بين قلم المحكمة وبين مكاتب قضاة المحكمة فضلا عن ممثلي الدول الأطراف. وأرغب في الإشارة في هذا السياق إلى أنني دائما ما أوصي زملائي باتباع نهج "المعاملة بالحسنى" حين يتعلق الأمر بالجهات التي يتخاطب معها قلم المحكمة.

بالإضافة إلى ذلك، أضطلع بمسؤولية التنسيق بين الإدارة وسائر الأقسام (الترجمة التحريرية، الترجمة الشفوية، البحث والتوثيق، قلم المحكمة بالمحكمتين الأخرين التابعتين للجماعة الاقتصادية) بالمحكمة.

ثانيا، أنا مسؤولة بصفتي نائبة لمسجل المحكمة، عن تنسيق كل الممارسات التي يتولاها قلم المحكمة والتجهيز الإجرائي للملائم للقضايا فضلا عن إعداد طلبات الميزانية الخاصة بالمحكمة ومتابعة تلك الطلبات بالإضافة إلى مشاركة الأفرقة العاملة المعنية بالقضايا المؤسسية التي تنشئها المحكمة (الإعداد لآخر عمليتين تتعلقان بتوسيع المحكمة، والإعداد لخطط الطوارئ الخاصة بالمحكمة في حالة تفشي مرض إنفلونزا الطيور وتحليل التدابير الواجب أن تتخذ فيما يتعلق بإنشاء محكمة الخدمة المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي).

وإن اضطلاعني بالمهام الموكلة بوصفي نائبة لمسجل محكمة الدرجة الأولى قد مكنتني من اكتساب معارف متعمقة بسير عمل المحاكم الدولية ومؤسسات الجماعة الاقتصادية وعملية اتخاذها القرارات وسير شؤونها الإدارية فضلا عن تجربة راسخة في مجال إدارة الموارد البشرية والبنى التحتية ومسائل الميزانية.

وأخيرا أود أن أسترعي إنتباهكم إلى ما أتمتع به من مهارات وخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وقد سمحت لي هذه التجربة وتلك المهارات بتصميم وتديير نظم تكنولوجيا معلومات هدفها تحسين عمل وأداء قلم محكمة الدرجة الأولى وقضاة هذه المحكمة وزملائهم، وذلك بما يتوافق مع الرغبة في تأمين مكاسب تتسم بالفعالية مع الحفاظ على الجودة.

وأنا راغبة الآن في أن أضع تحت تصرف المحكمة الجنائية الدولية كل ما أملك من خبرة ومعارف وأن أشارك في مواجهة التحدي الكامن في تعزيز هذه المؤسسة الدولية الجديدة. وإن العمل على إنجاح مؤسسة غرضها هو وضع حد للإفلات من العقاب جزاء أشد الجرائم الدولية خطورة والحوول دون هذه الجرائم سيشكل تحديا جديدا بالنسبة إلي من المنظور الشخصي والمنظور المهني على حد سواء وأنا مستعدة كامل الاستعداد لأكرس جهدي لهذا المسعى الحازم.

وأنقل لكم طي هذا قائمة بمنشوراتي والدورات التعليمية التي شاركت فيها والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

...

## بيان المؤهلات

### بيانات شخصية

نوع الجنس: أنثى

تاريخ الميلاد: ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥

مكان الولادة: فالنسيا، إسبانيا  
الجنسية: إسبانية

#### المؤهلات الأكاديمية

١٩٧٣-١٩٧٨ (بكلوريوس حقوق درجة علمية جامعية تُتوج دراسات الحقوق الطويلة الأمد)، جامعة فالنسيا، إسبانيا.  
حزيران/ يونيو ١٩٨٢ (دكتوراة الحقوق بدرجة مشرف- أطروحة الدكتوراه كانت حول الجوانب الإجرائية لتسليم المجرمين بموجب القانون الإسباني) جامعة فالنسيا، إسبانيا.

#### اللغات

الاسبانية: اللغة الأم  
الفرنسية: جيد جدا  
الإنكليزية: حسن جدا  
القدرة على القراءة باللغات الألمانية والإيطالية والبرتغالية.

#### المسؤوليات الراهنة

نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ - حتى الآن  
نائب مسجل محكمة الدرجة الأولى التابعة للجماعات الأوروبية. شاركت في أداء جميع المهام القضائية والإدارية المرتبطة بقلم المحكمة.

وتشمل هذه المهام ما يلي:

- الإدارة اليومية لقلم المحكمة (إدارة شؤون الموظفين، توزيع العمل، طلبات الميزانية)
- تنسيق ومواءمة ممارسات مختلف الأفرقة التابعة لقلم المحكمة: الأخذ بممارسات جديدة فيما يتعلق بجوانب الولاية التي منحت تدريجيا للمحكمة (الإجراءات الخاصة بقضايا الملكية الفكرية، الإجراءات المتبعة في قضايا الاستئناف)
- تنسيق وتنظيم عمليات الاتصال بين المكاتب وقلم المحكمة وبين المحكمة ومختلف المصالح التابعة لها.
- المسؤولية عن شتى نظم تكنولوجيا المحكمة بقلم المحكمة وعن الأخذ بالإجراءات القائمة على استخدام الحاسوب لتيسير عمل قلم المحكمة والمحكمة وزيادة كفاءته.
- إعداد ومتابعة طلبات الميزانية التي تتقدم بها محكمة الدرجة الأولى

- المشاركة في الأفرق العاملة بشأن القضايا المؤسسية (عملية التوسع، خطط الطوارئ للمحكمة في حالة انتشار مرض إنفلونزا الطيور)؛ والمشاركة بوجه خاص في العمل المتصل بإنشاء محكمة الخدمة المدنية للاتحاد الأوروبي الجديدة.
- إعداد ومتابعة الاقتراحات التشريعية التي يكون منشؤها المحكمة والمشاركة في المناقشات والمفاوضات التي تدور حول تلك الاقتراحات في مجلس الاتحاد الأوروبي.

### الخبرة المهنية

محاكم الجماعة الأوروبية	
نائب المسجل، محكمة الدرجة الأولى	نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ - حتى الآن
المديرة الأولى، قلم المحكمة، محكمة الدرجة الأولى	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
مديرة، قلم المحكمة، محكمة الدرجة الأولى	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
مديرة، قلم المحكمة، محكمة العدل	أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦
جامعة لكسمبورغ	
مُحاضرة، دورة تعليمية حول الإجراءات القانونية. محكمة الدرجة الأولى	٢٠٠٥-٢٠٠٧
ماجستير في القانون الأوروبي	
جامعات في إسبانيا	
أستاذة القانون الإجرائي، جامعة لاكورونا	١٩٩٢-١٩٩٤
(صاحبة كرسي في القانون الإجرائي - التعيين يتم على أساس المؤهلات العلمية ويتحدد بامتحان تنافسي)	
مُحاضرة في القانون الإجرائي، جامعة فالنسيا	١٩٨٥-١٩٨٦
(مُحاضرة في القانون الإجرائي - التعيين يتم على أساس المؤهلات العلمية ويحدده امتحان تنافسي)	
زميلة ومُحاضرة في القانون الجنائي، جامعة فالنسيا	١٩٧٩-١٩٨٥
(باحثة ومُحاضرة في القانون الإجرائي)	

٧ - بيلاي، كالباي (جنوب إفريقيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان الحافظ على الترشح

إن المسؤوليات الرئيسية التي ينطوي عليها المنصب هي الآتية: إدارة مختلف أقسام وشُعب قلم المحكمة وتنظيم الدعم للإجراءات القضائية، وكفالة توفير مستوى عالٍ من الخدمات الإدارية، ومشاورة مكتب المدعي العام والتنسيق معه، والمساهمة في تطوير وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي للمحكمة وأداء دور قناة الاتصال بين المحكمة والدول الأطراف وسائر المنظمات.

أنا أعتبر نفسي مؤهلاً غاية التأهيل للاضطلاع بكافة المسؤوليات الرئيسية المتقدمة الذكر. فعملي كمدير خاص مكلف بالشؤون الدولية وسعيًا لتحقيق التعاون الدولي كان علي أن أنسق مع رؤساء سلطات الادعاء في كافة دول الجنوب الإفريقي فضلاً عن رؤساء هيئات الادعاء في البلدان الإفريقية وبلدان الشرق الأوسط والشرق الأقصى والبلدان الأوروبية والأمريكية. وتمثل عملي التنسيقي الذي قمت به في حالة البلدان الإفريقية في مقاسمة خبري المهارات والخبرات القانونية في البلدان النامية.

وبصفتي مديراً خاصاً في مكتب المدير الوطني للادعاء لعبت دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ ورصد الخطط الاستراتيجية لسلطة الادعاء الوطنية. وأديت دوراً ماثلاً أثناء استغالي سابقاً مديراً عاماً لقسم الإعلام وإدارة النظم لوزارة العدل.

وبصفتي مديراً خاصاً ومديراً سابقاً لمكتب النائب العام، اكتسبت خبرة كبيرة في التنسيق مع أقدم أعضاء سلطة الادعاء الوطنية في كافة الجوانب ذات الصلة بالمقاضاة في الدعاوي الجنائية المعقدة التي تناولها أولئك الأعضاء فضلاً عن المسائل المدنية الناشئة عن تلك الأنشطة.

واكتسبت، من خلال الوظائف السامية التي شغلتها، خبرة كبيرة في إدارة كافة المصالح الإدارية والمالية التي كان مطلوباً منها تقديم الدعم لهذه الوظائف.

ونتيجة لمشروع توليت إدارته لتحسين أداء الخدمات في محكمة من المحاكم المتخصصة الأكبر في جنوب إفريقيا، ونتيجة كذلك للمنصب الذي شغلته في سلطة الادعاء الوطنية امتلكت خبرة كبيرة في تعيين الدعم التنظيمي اللازم للإجراءات القضائية.

وجميع الوظائف التي شغلتها حتى الآن اقتضت مني إدارة جهات متعددة الاختصاصات بغرض تحقيق التكامل فيما بين هذه الجهات لجعلها كياناً متماسكاً واحداً قادراً على تحقيق أهداف المنظمة ككل. وقمت، في هذا الصدد، بإدارة وتنسيق ما يلي:

- تكنولوجيا المعلومات؛
- شؤون المحامين والمدعين العامين؛
- شؤون الإداريين؛
- شؤون المحققين؛ و
- شؤون الموظفين الأمنيين.

وتعاملت على نطاق واسع كذلك مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات دعم الضحايا في كافة مساعيها وعملت على الترويج لثقافة حقوق الإنسان.

#### بيان المؤهلات

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لولدين (٢٢ و ١٨ عاما)  
تاريخ الميلاد: ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٢

#### المؤهلات الجامعية

- بكالوريوس قانون جامعة دوربان- ويستفيل (١٩٨٤)
- دكتوراه حقوق جامعة ناتال (١٩٨٦)
- قُبلت في سلك المحاماة ١٩٨٩
- قُبلت في سلك المحاماة ١٩٩٣

#### الخبرة العملية

- ١٩٨٧-١٩٩٥  
كاتب تحت التمرين، محام ومنظم لسندات التمليك العقاري والتعهدات المكتوبة والوصايا وغيرها شركة  
A K Essack, Morgan Naidoo & Co.  
كان العمل الذي أقوم به ينطوي على المجالات التالية من الممارسة القانونية:  
إدارة الأملاك العقارية، والمطالبات المتعلقة بحوادث السيارات، وتحرير العقود وصياغة الوصايا وطلبات  
الترخيص ببيع المواد الكحولية، ومسائل الأسرة/ الزوجية، والمسائل الجنائية، والخصومات ذات الطابع  
العام (الحكمة العليا ومحكمة الصلح)، والمسائل الإجرامية، وتسجيل العهود/ والسندات المتعلقة بالهبات  
ومجموعة عريضة من المسائل المتعلقة بتثبيت حقوق الملكية العقارية ونقلها أو تحويلها.
- ١٩٩٥-٢٠٠٢  
مدع عام - جوهانسبرغ

تم تعييني على رأس مكتب المدعي العام في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وهذه الفترة كانت بداية انتقال جنوب إفريقيا إلى بلد ديمقراطي جديد. وقمت بإدارة هذا المكتب بكل ما ينطوي عليه من جوانب العمل القانوني فضلا عن الجوانب الإدارية والمالية لإدارة مكتب يضم نحو ١٠٠ موظف (٤٥٪ منهم من النسوة المحاميات). وتلك كانت فترة التصدي للتغيير الذي استلزم إرساء ثقافة حقوق الإنسان في المسائل القانونية التي تعالج باسم الدولة. وقد اكتسبت خلال هذه المدة مهارات كبيرة في مجال إدارة وتخطيط الموارد. وترددت في سيرتي الذاتية تفصيلات إضافية عن مسؤولياتي وخبراتي. وكنت أيضا مسؤولا عن توجيه وإدارة المساعي الرامية إلى استحداث نظم جديدة لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة للعمليات المالية وعمليات التقاضي الخاصة بشعبة النيابة العامة وطنيا. وبفضل ذلك أصبحت مالكا لخبرة جيدة في مجال إدارة المشاريع.

• ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤

مدير عام- إدارة النظم والاستفادة القصوى منها (وحدة إدارة المعلومات والنظم) وزارة العدل والتنمية الدستورية.  
قسم تدبير النظم والاستفادة القصوى منها التابع للوحدة. وتقوم الوحدة بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم نظم المعلومات لكافة الوحدات العاملة داخل وزارة العدل وهذا يشمل كافة المحاكم في البلاد. وكانت تحت إمرتي مديريات نظم إقامة العدل، والنظم المالية وإدارة الاتصالات والسجلات الرقمية. والقسم مسؤول أيضا عن إدارة مركز الاتصال/ الخدمة فضلا عن جهات التزويد بالخدمة. وقد أمكنني الإلمام الواسع بطريقة عمل المحاكم سواء منها محاكم الدرجات الدنيا أو الدرجات الأعلى ومحاكم الاستئناف فضلا عن المحكمة الدستورية وذلك بفضل التحليلات المتعلقة بعمليات المحاكم. وكان علي كذلك أن أعالج الطلبات البرمجية الخاصة بالموظفين الموجهة إليهم طعون والواردة من قاض إلى غيره من المسؤولين الرسميين.

• آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

مدير برنامج خاص ومتشار للمدير العام- وزارة العدل  
عُينت من قبل المدير العام- وزارة العدل والتنمية الدستورية لرئاسة مشروع لتحسين أداء الخدمات في محكمة من المحاكم المتخصصة في جوهانسبرغ. وقوام هذا البرنامج إعادة تصميم العمليات بالكامل وإعادة توزيع الموارد وتحديد ووضع التوصيات الملائمة لتوفير خدمات المحاكم. وقد تم إنجاز ذلك بالاعتماد على أدنى قدر من الموارد المالية والموارد البشرية. وغداة إنشاء المشروع في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تم تعييني مستشارا لدى المدير العام في مكتبه. وقد اشتملت المهام المنوطة بهذا المنصب على توفير المشورة للمدير العام حول جملة عريضة من المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالوزارة. كما أنيطت بي مهمة مراقبة ورصد المشاريع الخاصة والعمليات وطنيا. وقد اقتضت هذه الوظيفة التفاعل عن كثب

مع العاملين في المحاكم وأديت زيارات عديدة وأجريت مناقشات مع القضاة الرؤساء أو مع كبارهم. وتم الوقوف على حاجات المحاكم والتحديات التي تطرحها واتخذت تدابير تصحيحية حيثما كان ذلك ممكنا.

• شباط/ فبراير ٢٠٠٥ حتى الآن

مدير خاص للإدعاء العام- هيئة الادعاء الوطنية

أشتغل حاليا مستشارا خاصا لدى المدير الوطني للإدعاء ومنصبي هذا يغطي المجالات التالي ذكرها:

- رئاسة شعبة الشؤون الدولية والتعاون في هيئة الادعاء الوطنية؛
- توجيه ورصد مجالات الأداء بالنسبة لكل خطة استراتيجية على حدة؛
- تنسيق أوجه التفاعل وتقديم تقرير إلى اللجان البرلمانية في الجمعية الوطنية ومجلس المقاطعات؛
- رصد وإدارة شؤون بعض الشركاء الرئيسيين في سلطة الادعاء الوطنية محليا ودوليا على حد سواء؛
- مسؤول عن صياغة وتيسير إبرام مذكرات التفاهم ما بين هيئة الادعاء الوطنية لجنوب إفريقيا وهيئات الادعاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وغيرها من الشركاء الدوليين؛
- أمكنني الوقوف على المعلومات والعروض المتعلقة بشتى النظم القانونية في ١١ بلدا عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي فضلا عن كينيا وبنين ونيجيريا وأوكرانيا وشيلي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا والصين وإرلندا وما إلى ذلك. كما قمت بتأسيس شبكة واسعة من الاتصالات الشخصية مع جهات الاختصاص الدولية التي تعنى بالمسائل الجنائية؛
- تسهيل وتنسيق كافة جوانب العمل المشترك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأنا أمثل هيئة الادعاء الوطنية بمؤتمر الأطراف ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا مرة كل سنة أو سنتين بحسب المقتضى؛
- مراقبة الإجابات الصادرة عن وسائط الإعلام والتنفيذ السليم لاستراتيجية خارجية خاصة بوسائط الإعلام؛
- كنت عضوا في فريق يعنى بوضع الخطة الاستراتيجية الخاصة بهيئة الادعاء الوطنية؛
- شاركت بصفتي ممثلا من ممثلي جنوب إفريقيا لدى الفريق العامل المعني باتفاقية رشوة المسؤولين الأجانب (بلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛
- اضطلعت بمهام المسؤول التنفيذي الأول عن هيئة الادعاء الوطنية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦).

[الأصل: بالإنكليزية]

## بيان الحافز على الترشح

أتشرف بتقديم طلب ترشحي لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية.

لقد كرست حياتي المهنية كلها للعمل بالمحاكم وفي سلك القضاء كقاض أولاً وكمدبر طوال السنوات الخمس عشرة الماضية مع تزايد عبء المسؤولية التي أتحملها عن إدارة وتدبير شؤون المحاكم، فبدأت كقاض أكرس جزءاً من الوقت للمقاضاة والجزء الآخر للإدارة وأخيراً، وقُبيل الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، كنت أشتغل رئيساً لشعبة بوزارة العدل في ولاية الراين- وفستاليا الشمالية، مسؤولاً عن جميع مسائل تكنولوجيا المعلومات وتنظيم إجراءات العمل بميزانية سنوية قدرها نحو ٧٠ مليون يورو. وخلال هذا الوقت، اكتسبت خبرة في جميع مناحي إدارة المحاكم: الميزانية والمالية، الموارد البشرية، المشتريات، تنظيم العمل، إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

وتوليت بنجاح إدارة العديد من المشاريع الكبيرة الحجم في المجال القضائي داخل الولاية التي أنتمي إليها وهذه المشاريع جميعها متعددة السنوات وتنطوي على ميزانيات بمئات الملايين من اليورو وأُنجزت هذه المشاريع جميعها وساعدت على تحقيق تحسن كبير في كفاءة المجالات التي تتصل بها المشاريع وكانت عاملاً في تحسن جودة وتوقيت ما يُقدم من الخدمات القضائية في الولاية التي أنتمي إليها. وما أرمي إليه، بصفتي مديراً، هو تمكين الأشخاص وحثهم على اتباع نهج يحدد طبيعة النتائج المتوخاة وكيفية الوصول إليها بدلاً من اتباع أسلوب للإدارة يقوم على مجرد مساهمة من عمل كذا ولماذا عمله.

وإن أنشطتي المهنية طوال السنوات الخمس عشرة الأخيرة كانت موجهة بالأساس صوب تحقيق هدف شامل هو: العمل على إصدار الأحكام بالمحاكم واتخاذ القرارات على صعيد الكيانات القضائية الأخرى من مثل مكاتب المدعين العامين أو الهيئات الإدارية في ظرف وجيز من الزمن وعلى نحو أكثر كفاءة و/ أو أعلى جودة. وأنا اعتقد اعتقاداً جازماً في أن كافة الأنشطة الداعمة داخل أي محكمة أو أي مؤسسة موضوعية أخرى تابعة للنظام القضائي بحاجة إلى توخي هدف كهذا لتحقيق أقصى قدر من التركيز وأفضل النتائج الممكنة.

لقد اشتغلت بالمحكمة الجنائية الدولية منذ الأيام الأولى من تأسيسها وحتى يومنا هذا، أولاً بصفتي مستشاراً للفريق المتقدم وبداية من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ فما بعد مديراً إدارياً في مكتب المدعي العام. لهذا فأنا واع تمام الوعي بالأوضاع الراهنة في المحكمة، وباحتياجات هذه المنظمة وبالتحديات التي نواجهها جميعاً بجانب كوني على بينة كذلك من نواحي القوة في العمليات التي تضطلع بها المحكمة. وأعتقد أنني أحظى باحترام كبير من لدن ممثلي الدول الأطراف وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني وبصفة خاصة الممثلين الرئيسيين للمنظمات غير الحكومية التي تدعم مؤسستنا هذه. وسأظل الممثل التزهي والعارف بأمور المحكمة مركزاً بالأساس على النتائج والوقائع.



وأعترزم، بصفتي مسجلا لهذه المحكمة، خدمة كافة الأجهزة على أساس متساو من الالتزام والمهنية المستمدة من إطارنا القانوني محترما في هذا الشأن استقلالية الأجهزة باعتبار هذا الاحترام ركنا من الأركان الحاسمة في المصدقية القضائية للمؤسسة وسأسعى لتركيز مبدأ المحكمة الواحدة حيثما أمكن ذلك، وأعمل على الترويج لهذا المبدأ. وأنا مستعد لتقييم أدائي على أساس مستوى رضا العملاء بالدرجة الأولى عن جميع ما يُقدم إليهم من الخدمات الإدارية والقضائية. ثم إن الحوار الدائم مع كافة أصحاب المصلحة في المحكمة والتغذية المرتدة بانتظام سيكونان هما الأساس الذي تقوم عليه التحسينات الجارية.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كان إنجازا عظيما في مجال القانون الإنساني. وأرغب في التأكيد لجميع الجهات على التزامي الكامل بتوطيد أركان المحكمة وإقامة العدل لصالح ضحايا الجرائم وتعزيز سيادة القانون.

### بيان المؤهلات

وُلدت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، متزوج ولي طفلان

### المنصب الحالي

مدير إداري رئيسي، مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية.

### المؤهلات العلمية

- دراسة الحقوق بجامعة كولون مقرونة بمواضيع إضافية منها "قانون الأمم" و"القانون الأوروبي" (١٩٧٩-١٩٨٦). اجتياز أول امتحان على صعيد الولاية (يعادل درجة الماجستير في الحقوق) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. بمحكمة الاستئناف في دوسلدرف.
- حقبة تعليمية إضافية كمحام تحت التمرين/قاض تحت التمرين في المقاطعة التي توجد فيها محكمة الاستئناف في دوسلدرف (١٩٨٧-١٩٩٠). اجتياز ثاني امتحان على صعيد الولاية في دوسلدرف بوزارة العدل في نموز/يوليه ١٩٩٠ (بدرجة ممتاز، وكنت من الناجحين الأوائل الخمسة عشر تلك السنة).
- تأهلت للعمل محاميا، ومدعيا عاما وقاضيا. عُينت قاضيا بمحكمة الدائرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

### الخبرة المهنية

- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حتى الآن  
المدير الإداري الرئيسي، مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية

المهام المنوطة بهذه الوظيفة:

- توفير الدعم الإداري المهني لمكتب المدعي العام، بالتعاون الوثيق مع الأقسام ذات العلاقة بقلم المحكمة التي توفر الشطر الأعظم من الخدمات الإدارية، مع التركيز على المسائل المالية ومسائل الميزانية وقياس الأداء والخدمات اللغوية عالية الجودة؛
- اشتغلت كجهة للاتصال بين مكتب المدعي العام وقلم المحكمة؛ مكلف بضمان تحديد كافة الاحتياجات من الخدمات الإدارية لمكتب المدعي العام وتوجيهها إلى قلم المحكمة، ومثلت مكتب المدعي العام لدى الأفرق المشتركة بين الأجهزة ذات العلاقة (المجلس الاستشاري المعلوماتي، لجنة المباني الدائمة، مجلس جرد الممتلكات، مجلس المطالبات وما إلى ذلك)؛
- مرافقة المدعي العام وإسداء المشورة له خلال الاجتماعات التنفيذية التي تُعقد بالمحكمة (مجلس التنسيق، لجنة المراقبة الداخلية)؛
- تنظيم وتوفير كافة الخدمات ذات الصلة بتكنولوجيا تحليل وعرض الأدلة؛ كفالة تسجيل الأدلة المادية بالكامل وضمانها وتخزينها السري؛ تلقي والإقرار بتلقي كافة الاتصالات والإحالات الواردة وإجراء الاستعراض الأولي لها وإرسالها.

الواجبات والمسؤوليات:

- إدارة قسم الخدمات من خلال إسداء المشورة للمدعي العام الرئيسي حول كفاءة مجريات العمل، والهياكل الإدارية وإدارة الموارد داخل المكتب؛ وتدير شؤون وحدة الخدمات اللغوية، بما في ذلك توفير الترجمة التحريرية والترجمة الفورية وغيرها من الخدمات اللغوية بحسب ما يقتضيه المكتب؛ وتوفير إدارة وحدة المعلومات والأدلة، بما في ذلك تلقي المعلومات الواردة وتسجيلها وتخزينها المأمون واستعادتها؛
- إعداد وإقرار الميزانية الخاصة بمكتب المدعي العام من خلال تصميم وإعداد وتنفيذ الميزانيات السنوية للمكتب، بالتعاون مع قلم المحكمة عند الاقتضاء وبما في ذلك التفاوض بشأن الميزانية التي تُعرض على لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف؛
- رصد كافة المسائل المالية من خلال تعقب كافة التحسينات المالية التي تشهدتها حسابات مكتب المدعي العام، وتحليل المصاريف ووضع التنبؤات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المتعلقة بالتخطيط المالي وعن طريق الاتصال بالمراجعين الداخلي والخارجي للحسابات حسب الاقتضاء؛
- مراقبة كافة الأنشطة في ميدان تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمكتب المدعي العام عن طريق توجيه ونصح رئيس وحدة قاعدة المعارف؛ وتمثيل مكتب المدعي العام في الأفرق المسؤولة عن اتخاذ القرارات المنشأة في إطار المحكمة، ومراقبة المشتريات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات، وتمثيل مكتب المدعي العام لدى الأطراف الخارجية؛

- مراقبة جميع أنشطة وحدة الخدمات اللغوية بالتحاور حول الإجراءات المرعية والمصادقة عليها وغير ذلك من العمليات التي ينظمها رئيس وحدة الخدمات اللغوية؛
- إدارة الموارد البشرية عن طريق تدبير شؤون الموظفين (بمن فيهم المتعاقدون والخبراء الاستشاريون الذين يعينون لأجل قصيرة) بالتعاون الوثيق مع قلم المحكمة (شعبة الخدمات المشتركة) وإدارة برامج التوظيف التابعة لمكتب المدعي العام.

- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣  
مستشار رئيسي معني بالمعلومات والأدلة، المحكمة الجنائية الدولية

المهام المنوطة بهذه الوظيفة:

- تحديد الهيكل المقبل لتكنولوجيا المعلومات داخل مكتب المدعي العام، إرساء النظم الملائمة لإدارة المعارف وتجهيز الأدلة والمعلومات؛
- القيام، كمدير رئيسي بالإنابة، بتنظيم العمل اليومي داخل مكتب المدعي العام بما في ذلك التوظيف والاتصال بسائر أجهزة المحكمة.

الواجبات والمسؤوليات:

- وضع الميزانية المقترحة لسنة ٢٠٠٤ الخاصة بمكتب المدعي العام، حساب التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين والتفاوض على الميزانية المقترحة مع سائر أركان المحكمة ولجنة الميزانية والمالية؛ وتنفيذ الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الخاصة بمكتب المدعي العام، إعداد القائمة المتعلقة بتعيين موظفين بما في ذلك وضع التوصيف الوظيفي وإجراء المقابلات مع المرشحين أثناء المرحلة الأولى من عملية تعيين موظفين بمكتب المدعي العام؛ وتمثيل المكتب لدى جهة الاتصال بالنسبة لكافة القضايا الإدارية الأخرى (وخاصة المشتريات وإدارة المرافق وتكنولوجيا المعلومات) وإعداد الاتفاقات الخاصة بأداء الخدمات والقرارات التي يتخذها مجلس التنسيق التابع للمحكمة.

- حزيران/يونيه ١٩٩٦ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣  
مستشار وزاري

المهام المنوطة بهذه الوظيفة:

- رئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل في ولاية الراين الشمالية - وستفاليا وجميع المحاكم ومكاتب المدعين العامين بالولاية التي تخدم ٢٥ ٠٠٠ موظفا قانونيا تقريبا. مسؤول عن جميع المسائل المتصلة بتنظيم وإدارة تكنولوجيا المعلومات بوصفها تكنولوجيا أساسية لإعادة تنظيم المحاكم بما في ذلك عن قانون الميزانية العامة، والمشتريات والنفقات العامة، والمشاريع المعقدة لإعادة التنظيم، وتحليل العمليات وإعادة تصميمها. مسؤول أيضا عن إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات الواسعة

النطاق (تطوير البرامج الحاسوبية، المشاريع المتعلقة بتداول المعلومات، الاستعانة بالمصادر الخارجية في تكنولوجيا المعلومات)، وبوجه خاص عن المشاريع المعقدة لإدارة الوثائق والمعلومات؛

○ انتخب رئيسا للجنة الاتحاد والولايات المعنية بتكنولوجيا المعلومات في السلطة القضائية (هيئة فرعية تابعة لمؤتمر وزراء العدل في الولايات والحكومة الاتحادية الألمانية).

#### الواجبات والمسؤوليات:

○ إعداد القرارات الإستراتيجية لوزارة العدل المعنية بإعادة تنظيم العمل بالحاكم واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ تنفيذ هذه القرارات عن طريق مشاريع إعادة التنظيم الواسعة النطاق؛ مناقشة هذه القرارات مع رؤساء محاكم الاستئناف والمدعين العامين للولاية؛ التفاوض مع الهيئات الممثلة للموظفين والنقابات المهنية؛

○ إعداد (وضع مشروع مقترح ومناقشته مع الأركان الأخرى للوزارة والدفاع عن الميزانية المقترحة في برلمان الولاية) وتنفيذ ميزانية تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالسلطة القضائية بأكملها في الولاية، بما في ذلك إعداد ميزانية المشتريات ذات الصلة وتنفيذها والإشراف على النفقات ومراقبة/مراجعة الحسابات؛

○ وضع إستراتيجيات الميزانية (التمويل الطويل الأجل، الاستثمارات المتجددة، إدخال هياكل جديدة للميزانية [الميزنة القائمة على النتائج بدلا من المراجعة الحسابية للنفقات])، التفاوض بشأن مبادئ الميزانية وقيودها مع الكيانات الخاضعة لها (محاكم الاستئناف، مكاتب المدعي العام، المحاكم الابتدائية، المحاكم الإدارية، الخ التي يبلغ مجموعها ٢٥٦ كيانا قضائيا مختلفا)، وتوضيح الميزانية لممثلي المجموعات المهنية المختلفة (القضاة واتحادات الموظفين غير الأعضاء في الهيئة القضائية).

- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - حزيران/يونيه ١٩٩٦  
قاض ومستشار وزاري بالنيابة

#### المهام المنوطة بهذه الوظيفة:

○ في وزارة العدل والشؤون الأوروبية بولاية براندنبورغ: رئيس قسم إعادة تنظيم المحاكم وتكنولوجيا المعلومات والمشتريات العامة. أعير من ولاية الراين الشمالية - وستفاليا إلى ولاية براندنبورغ للمساعدة في إقامة هياكل جديدة في الجزء الشرقي من ألمانيا بعد التوحيد.

#### الواجبات والمسؤوليات:

○ وضع وتنفيذ المعايير اللازمة لحسن سير العمل في المحاكم المدنية والجنائية وتدريب رؤساء المحاكم على إدارة المشاريع وتحليلها وتصميمها؛

○ وضع وتنفيذ إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات للجهاز القضائي بأكمله؛

○ وضع وتنفيذ ميزانية تكنولوجيا المعلومات للسلطة القضائية بأكملها في الولاية، بما في ذلك ميزانية أتمتة المكاتب، والأثاث، والمركبات، واللوازم والمعدات (باستثناء تكاليف الموظفين والإيجار/المباني) البالغ مجموعها نحو ١٦ مليون يورو سنويا، ومناقشة مشروع الميزانية مع الأركان الأخرى لوزارة العدل ومكاتب المشتريات (٣٥ كيانا تقريبا في الولاية بأكملها). تخطيط وتنفيذ جميع أنشطة المشتريات في المجالات المذكورة.

- شباط/فبراير ١٩٩٣ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤  
قاض في إدارة المحاكم (قاض وموظف مسؤول)

المهام المنوطة بهذه الوظيفة:

○ إدارة تكنولوجيا المعلومات بالمحكمة للقضاة والمدعين العامين، إعادة تنظيم الخدمات القضائية والتقنية بمحكمة الاستئناف في دوسلدورف. رئيس فرقة العمل "المعنية بتكنولوجيا المعلومات للقضاة والمدعين العامين".

الواجبات والمسؤوليات:

○ وضع الإجراءات المعيارية اللازمة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة على سير العمل في القضايا الجنائية والمدنية وتطوير إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات المتوسطة الأجل؛  
○ تدريب القضاة والمدعين العامين على استخدام التكنولوجيات الحديثة في الأعمال القضائية؛  
○ وضع وتنفيذ "ميزانيات تكنولوجيا معلومات" منفصلة للمحاكم ومكاتب الإيداع في دائرة المحكمة؛  
○ تحديد وظائف الدعم التقني اللازمة للجهاز القضائي وتصنيفها؛  
○ وضع ميزانية تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمحاكم بما في ذلك ميزانية المحاكم والمكاتب الفرعية (٢٦ محكمة و ٥ مكاتب للإيداع) والتفاوض بشأنها؛  
○ تنفيذ أول ميزانيتين وضعنا على الإطلاق لتكنولوجيا المعلومات في السلطة القضائية لهذه الولاية بما في ذلك جميع المشتريات اللازمة وتعيين الموظفين في الوظائف الجديدة المنشأة لهذا الغرض؛ وضع السياسات اللازمة لاستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالقضاة والمدعين العامين بما في ذلك تطوير الهياكل اللازمة بالميزانية (التخطيط القصير والمتوسط الأجل، نماذج التمويل، الخ).

- أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ - شباط/فبراير ١٩٩٣  
قاض بمحكمة المقاطعة:

الفصل في القضايا المدنية والجنائية (الابتدائية والاستئناف). محكمة المقاطعة في كريفلد ومحكمة نيتتال الجزئية: مهام متنوعة بالأقسام المختلفة؛ مكلف بالإشراف على المسائل الإدارية في محكمة نيتتال الجزئية ومحكمة المقاطعة في كريفلد؛ تدريب القضاة المعينين حديثا على تكنولوجيا المعلومات.

### الخبرة التعليمية

مدرس جامعي (١٩٩٠-١٩٩٤):

في جامعي كولون ودوسلدورف (القانون المدني لطلبة السنة الأولى في كلية الحقوق)، وفي أكاديمية ووبرتال التقنية (القانون التجاري وقانون تكنولوجيا المعلومات لطلبة الدراسات العليا أساساً)؛ عيّنت ممتحناً لطلبة القانون في ولاية براندنبورغ.

### الاهتمامات العلمية

القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ المسائل المتعلقة بقانون تكنولوجيا المعلومات ومن بينها المسائل المتعلقة بالحكومة والانترنت، والتجارة الإلكترونية، وقانون حماية الخصوصية؛ المناهج الحديثة للميزانيات العامة مثل النماذج التوجيهية الجديدة، والميزنة القائمة على النتائج، الخ.

### المهارات الخاصة

إدارة المشاريع، وبوجه خاص المشاريع الواسعة النطاق و/أو الطويلة الأجل؛ تنظيم وترشيد الهياكل الإجرائية والإدارية للعمل عن طريق تحليل وإعادة تصميم إدارة الأعمال (بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لذلك).

### العضوية في الرابطة المهنية

- الرابطة الألمانية للقضاة والمدعين العامين
- الرابطة الألمانية للحقوقيين
- الرابطة الألمانية للحوسبة في السلطة القضائية

[الأصل: بالإنكليزية]

### بيان الحافز على الترشح

أقدم طلي لهذا للتعين بمنصب المسجل في المحكمة الجنائية الدولية بعد أخذ المؤهلات اللازمة والمهارات الوظيفية المطلوبة ومؤهلاتي وخبرتي السابقة في الاعتبار الكامل والتوصل إلى نتيجة منطقية بأن مؤهلاتي وخبرتي يتفقان تماما مع المؤهلات والمهارات المطلوبة. والحافز على الترشح لهذا المنصب عملي فحسب.

وعموما، سيكون المسجل مسؤولا أمام هيئة الرئاسة والمحكمة عن تقديم الدعم والمساعدة التقنيين وتنفيذ جميع المهام المعهود بها إلى قلم المحكمة فضلا عن الأعمال التنظيمية والإدارية والمالية للمؤسسة، بما في ذلك جميع الأعمال اليومية، ورعاية الشهود، والاهتمام بالمنظمات غير الحكومية، وتنظيم اجتماعات جمعية الدول الأطراف. ويتطلب هذا المنصب بوضوح خلفية قانونية جيدة في القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وخبرة على مستوى عال في الأعمال التنظيمية والإدارية والمالية، وخبرة دبلوماسية للتعامل مع وفود الدول الأطراف في النظام الأساسي، وخبرة عملية لإقامة علاقات سلسلة وفعالة مع الدولة المضيفة؛ والأهم من ذلك الأمانة والالتزام في العمل لتقديم الدعم والمساعدة اللازمين لهيئة الرئاسة في جميع الأعمال التي تتسم بالحساسية والسرية.

وأعلن بتواضع أنني أملك كل ما هو مطلوب لهذا المنصب. فقامت في السنوات الست والثلاثين الأخيرة من حياتي القانونية والقضائية، منذ حصولي على درجة القانون العام في عام ١٩٧٠ ودرجة البكالوريوس في القانون في عام ١٩٧١، بعدد كبير من البحوث القانونية، والتدريس، وإسداء المشورة القانونية، والأعمال الدبلوماسية، والعلاقات الدولية. وساهمت طوال ربع قرن مباشرة في أعمال الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها بصور مختلفة - كدبلوماسي ومستشار قانوني. وشغلت في السنوات العشر الأخيرة تقريرا، منذ عام ١٩٩٨، وظيفة مدنية دولية في منظومة الأمم المتحدة، في منظمة الملكية الفكرية في نيويورك.

وعلى الصعيد الوطني، شغلت أعلى المناصب حيث كنت رئيسا للمستشارين القانونيين في وزارة الخارجية الهندية بعد قيامي منذ عام ١٩٨٢ بأعمال مختلفة في جميع الجوانب الممكنة للقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، علاوة على الأعمال التنظيمية والإدارية المتصلة بوظيفة المستشار القانوني للحكومة. وقمت أيضا بصفتي مستشارا قانونيا لوزارة الخارجية بالعمل الوثيق مع الهيئات القانونية الوطنية في جميع المسائل المتعلقة بالوزارة واشتركت عدة سنوات مع المدعي العام للهند في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ولجان التحقيق. وكنت كذلك عضوا في مجلس التحكيم الهندي وعدة هيئات حكومية أخرى.

وعلى الصعيد الدولي، كان من الطبيعي أن أشارك على مدى ٢٥ عاما كدبلوماسي ومندوب حكومي في العديد من المجالات، وأخص بالذكر رئاسة الاجتماعات السنوية للنظر في تقارير لجنة القانون الدولي واتخاذ قرار بشأنها، ورئاسة فريق الخبراء القانونيين التابع لليونسكو والمعني باتفاقية حماية التراث الثقافي في المنازعات المسلحة، وانتخابي أول رئيس للجنة المالية للسلطة الدولية لقاع البحار مدة خمس سنوات، ورئاسة الوفود الوطنية في اجتماعات اللجنة المخصصة/التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية أو العضوية فيها، ورئاسة وفد الهند في مؤتمر روما للمفوضين المعني بالمحكمة الجنائية الدولية، والعضوية في لجنة الصياغة المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية، ورئاسة الفريق المعني بالقضايا المؤسسية والمالية للمحكمة الجنائية الدولية في اللجنة التحضيرية ومؤتمر روما.

وليس هناك ما يدعو إلى التأكيد مرة أخرى على الخبرة التنظيمية والإدارية التي حصلت عليها من العمل في الخدمة المدنية الوطنية والدولية طوال ثلاثة عقود.

وكانت المعلومات القانونية هي الأساس الذي بنيت عليه حياتي الوظيفية ابتداء بالدكتوراه في القانون الدولي في ١٩٧٩-١٩٨٠، والتدريس مدة خمس سنوات من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٢، والاهتمام الدائم بالتعليم كأستاذ زائر. وعلى الرغم من عملي الحالي بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإنني لا أزال ألقى محاضرات في جامعات كثيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في كليات الحقوق، وأدير برنامجا تدريبيًا للطلبة الشباب اللامعين في القانون. وتناولت في مؤلفاتي مجالًا واسعًا من المسائل المتصلة بالقانون الدولي.

وعملت مدة طويلة في مجال حقوق الإنسان وشاركت بصورة وثيقة في حركة المنظمات غير الحكومية: فقامت بصياغة التقرير الأول المقدم من الهند بموجب العهد الدولي الخاص المدنية والسياسية وحضرت مع المدعي العام للهند في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وكنت عضواً في فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بالشعوب الأصلية في عام ١٩٨٦ في جنيف، ولا أزال مهتماً بهذا الموضوع حتى الآن - فكنيت في السنوات الخمس الأخيرة عضواً في الفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة.

ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل بالرجوع إلى سيرتي الذاتية.

وإذا جاز لي أن أبدي الرأي في ترشيحي فإنني أرى بأمانة أنني أستوفي بحق جميع الشروط المطلوبة لمنصب المسجل في المحكمة الجنائية الدولية. وسأقدم خبرة وافية للعمل وسأكون مسؤولاً شخصياً أمام هيئة الرئاسة والمحكمة.

ويرجع الحافز على عملي بالمحكمة الجنائية الدولية أيضاً إلى رسالة المحكمة ومشاعري الخاصة حيث كان لي الشرف في تسمية رئيس اللجنة المخصصة المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية - السيد أدريان بوس، وفي اقتراح روما كمكان للمؤتمر، وفي العمل بعد ذلك مع السفير عندئذ فيليب كيرش وزملاء كثيرين آخرين يشغلون الآن مناصب هامة في المحكمة، وفي ترشيح رئيس لجنة الصياغة - البروفيسور شريف بسيوي. وكان لي الشرف أيضاً في التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر روما المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ونظامها الأساسي بالنيابة عن الهند.



وإذا أتاحت لي الفرصة، سيشرفني أن أخدم مؤسسة المحكمة الجنائية الدولية بالتزام كامل وأمانة وأن أقدم جميع ما يقتضيه العمل في منصب المسجل .

## بيان المؤهلات

### الوظيفة الحالية

- مدير (مد - ١)، المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة، نيويورك، منذ عام ٢٠٠٣؛  
(العنوان المحدد للوظيفة التي يشغلها هي نائب مدير).

### الوظائف السابقة

- مستشار أقدم، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، نيويورك، منذ عام ١٩٩٨ .
- مستشار قانوني رئيسي، أمين مساعد (شعبة القانون والمعاهدات)، وزارة الخارجية، حكومة الهند، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ .
- مستشار قانوني، البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤-١٩٩٨ .
- وزارة الخارجية، حكومة الهند:
  - مدير (شعبة القانون والمعاهدات)، ١٩٩٣-٢٠٠٢
  - نائب مدير (شعبة القانون والمعاهدات)، ١٩٨٩-١٩٩٣
  - موظف قانوني ١٩٨٢-١٩٨٩
- مدرس، إدارة الدراسات القانونية المتقدمة، جامعة مدراس، ١٩٧٧ .

### التعليم والمؤهلات القانونية

- الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي، ١٩٧٩ .
- ماجستير الفلسفة في القانون الدولي والمنظمات الدولية، جامعة جواهر لال نهرو، ١٩٧٦ .
- الماجستير في القانون، جامعة أندرا، والتير، ١٩٧٤ (الأول على الجامعة والميدالية الذهبية الأولى للماجستير في القانون).
- البكالوريوس في القانون، جامعة أندرا، ١٩٧١ (الأول على الجامعة والميدالية الذهبية).
- البكالوريوس في القانون العام، جامعة أندرا، ١٩٧٠ (الأول على الدرجة الأولى).

### التدريب والمنح الدراسية

- زمالة الأمم المتحدة في القانون الدولي، ١٩٨٤؛ التدريب والعمل مع:
  - أكاديمية القانون الدولي في لاهاي

- محكمة العدل الدولية
- إدارة الشؤون القانونية بالأمم المتحدة.
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.
- المعهد الدولي للمحيطات، جامعة دلهاسي، هاليفاكس، كندا، ١٩٨٢.
- معهد بدفورد للأوقيانوغرافيا، هاليفاكس، كندا، ١٩٨٢.
- لجنة غرانت الجامعية، زمالة الاستحقاق الوطنية للماجستير في القانون، ١٩٧١-١٩٧٣، الهند.
- الهند (ولاية أندرا براديش)، زمالة الحكومية للدكتوراه، ١٩٧٤-١٩٧٧.

#### الخبرة العملية في وزارة الخارجية

- أسدى المشورة القانونية طوال ما يزيد على ٢٠ عاما لوزارة الخارجية ووزارات وإدارات حكومية أخرى بالهند بشأن مسائل مختلفة متعلقة بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، فضلا عن أمور شخصية وعقود دولية أخرى، في جملة أمور.
- صياغة التقارير المقدمة من الهند بموجب صكوك حقوق الإنسان، فضلا عن فتاوى وأعمال قانونية أخرى كثيرة.
- مساعدة المدعي العام في الهند في الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.
- إدارة المنازعات والدعاوى القضائية المتعلقة بوزارة الخارجية.
- صياغة مذكرات كثيرة لمجلس الوزراء بشأن مواضيع مختلفة.
- الإشراف على أعمال شعبة القانون والمعاهدات.
- تمثيل حكومة الهند، من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٨، في عدة محافل ثنائية ومتعددة الأطراف (وبوجه خاص في الأمم المتحدة، على النحو الموضح بالتفصيل أدناه).
- العديد من المسائل الحساسة ذات الأولوية العليا لحكومة الهند، بما في ذلك لجان التحقيق.

#### الخبرة العملية في الأمم المتحدة

- شارك طوال ٢٥ عاما مباشرة في أعمال الأمم المتحدة، أولا كدبلوماسي ومندوب من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٨، ثم كموظف دولي اعتبارا من عام ١٩٩٨، على النحو التالي:
- عمل في الأمانة الدولية للوكالة المتخصصة للأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من عام ١٩٩٨ حتى الآن.
- ممثل الوكالة الدولية للملكية الفكرية لدى الأمم المتحدة وجميع لجانها وهيئاتها، المقر الرئيسي للأمم المتحدة، نيويورك، من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٦.
- ممثل الهند لدى الأمم المتحدة كدبلوماسي منتظم ومستشار قانوني من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨.

- ممثل الهند في لقاءات عديدة للأمم المتحدة وهيئاتها من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٤.

رئيس فريق/رئيس وفد/ منسق

- منسق، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن لجنة القانون الدولي، ١٩٩٥-١٩٩٨.
- رئيس فريق التمويل، اللجنة التحضيرية لمؤتمر روما المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٥-١٩٩٨.
- رئيس فريق الخبراء القانونيين التابع لليونسكو بشأن اتفاقية لاهاي لحماية التراث الثقافي في المنازعات المسلحة، المقر الرئيسي لليونسكو، باريس، ١٩٩٣.
- منسق لمواقف حركة عدم الانحياز بشأن خطة السلام، وعضو في اللجان الفرعية المعنية بالعقوبات، والدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥-١٩٩٧.
- رئيس وفد الهند في اللجنة التحضيرية واللجنة المختصة المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٥-١٩٩٨.
- الرئيس الأول والعضو المنتخب في اللجنة المالية للسلطة الدولية لقاع البحار، جامايكا، ١٩٩٦-١٩٩٨.
- رئيس وفد الهند في اللجنة المختصة المعنية بالإرهاب، ١٩٩٤-١٩٩٨.
- رئيس وفد الهند في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن ممارسات العقود، والتحكيم، والتوقيعات الالكترونية، الخ، نيويورك، ١٩٩٥-١٩٩٨.

بصفته رئيساً/عضواً لوفد الهند:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة: اللجنة (القانونية) السادسة، نيويورك، ١٩٨٢-١٩٩٨.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة السادسة).
- اللجنة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، ١٩٩٤-١٩٩٨.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- لجنة التنمية المستدامة، ١٩٩٨-٢٠٠٠.
- الفريق العامل المعني باحتجاز الأشخاص، ١٩٨٢-١٩٨٤.
- الفريق العامل المعني بالعمال المهاجرين، ١٩٨٢-١٩٨٦.
- اللجنة التحضيرية المعنية بمنهاج عمل مؤتمر بيجين المعني بالمرأة، ١٩٩٥.
- اللجنة المعنية بالإعلام، ١٩٩٥-١٩٩٦.
- اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، ١٩٩٦-١٩٩٧.
- المؤتمر الدولي للجنة الصليب الأحمر الدولية، جنيف، ١٩٨٦، ١٩٩٣.
- اجتماعات الأمانة المؤقتة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لاهاي، ١٩٩٢.
- الفريق العامل التابع للجنة الثالثة (حقوق الإنسان) والمعني بحماية العمال المهاجرين، نيويورك، ١٩٨٥.
- اجتماع المحامين في الكمنولث، ١٩٨٥.

- الفريق العامل المعني بالتبني والحضانة، ١٩٨٤.
- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، نيويورك، ١٩٨٣.
- الفريق العامل التابع للجنة السادسة والمعني بمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، نيويورك، ١٩٨٢ و ١٩٨٣.
- الفريق العامل التابع للجنة السادسة والمعني بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاحتجاز أو السجن، نيويورك، ١٩٨٢.
- مؤتمر روما المعني بالمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨.
- عضو في العديد من اجتماعات لجان الصياغة الأقل حجما المعنية بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، زوتفن، هولندا، ١٩٩٦؛ وكورمايير، إيطاليا، ١٩٩٧.
- عضو في لجنة صياغة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨.
- خبير في مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن إعلان الشعوب الأصلية، جنيف، ١٩٨٦.
- أعد مشروعاً لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تدريب المسؤولين بالعالم الثالث على تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، نيويورك، ١٩٨٤.
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار، نيويورك، ١٩٩٧.
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإعلام، نيويورك، ١٩٩٧.
- اجتماعات اللجنة السادسة المعنية بالاتفاقية الإطارية للمحاري المائية الدولية، ١٩٩٦.
- اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، ١٩٩٦.
- عضو بمجلس السلطة الدولية لقاع البحار، ١٩٩٦-١٩٩٨.
- حضر مؤتمر القانون الدولي الذي عقد احتفالاً بمرور ٥٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥.
- إعداد وتقديم مطالبات الهند (الفردية والتجارية) للجنة الأمم المتحدة للتعويضات، جنيف، ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤.
- مساعدة المدعي العام في الهند في جوانب القانون الدولي وحقوق الإنسان المتصلة بإعداد وتقديم التقارير القطرية للهند إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ١٩٨٣-١٩٩٤.
- قاض للترشيح النهائي لمسابقات فيليب جيسوب موت كورت على المستوى القطري في الهند، بونديشيري، ١٩٧٧-١٩٨٢.
- قاض للترشيح النهائي لمسابقات فيليب جيسوب موت كورت على المستوى القطري في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة كولومبيا، نيويورك، ١٩٩٨.
- عضو، المجلس الهندي للتحكيم، ١٩٩٢-١٩٩٤.
- محرر، المجلة الهندية للقانون الدولي، ١٩٩٢-١٩٩٥.

- محام، المحكمة الابتدائية في نيودلهي منذ عام ١٩٨٤؛ تناول قضايا وزارة الخارجية أمام اللجان الخاصة والمحكمة الابتدائية في دلهي والمحكمة العليا في الهند، ١٩٨٢-١٩٩٤.
- عضو، اللجنة المعنية بطلبات مراجعة أحكام المحكمة الإدارية بالأمم المتحدة، ١٩٩٥.
- زمالة القانون الدولي بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ١٩٨٤، شارك في الأعمال المتعلقة بإنشاء محكمة عالمية وإدارة الشؤون القانونية بالأمم المتحدة.
- رئيس/عضو وفد الهند في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية، بيجين، ١٩٩٠، وإسلام أباد، ١٩٩١، وكامبالا، ١٩٩٢.
- اسداء المشورة لوزارة الخارجية الهندية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالقانون الدولي بما في ذلك بشأن القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون البحار، والعقود، والمشاريع الخاصة، فضلا عن المسائل المتعلقة بالخدمة وجميع المسائل القانونية الأخرى.
- رئيس/عضو وفد الهند في العديد من المفاوضات الثنائية، ١٩٨٢-١٩٩٨، بما في ذلك في المفاوضات مع باكستان وتايلند وميانمار وسري لانكا بشأن الحدود البحرية؛ ومع اليابان وألمانيا وهولندا وفرنسا والمملكة المتحدة بشأن اتفاقات حماية الاستثمار؛ ومع الإمارات العربية المتحدة بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

## الخبرة الأكاديمية

### التعليم

- مدرس (محاضر) متفرغ. قسم الدراسات القانونية العليا، جامعة مدراس، الهند، ١٩٧٧-١٩٨٢. قام بالتدريس لطلبة الماجستير في القانون.
- أستاذ زائر، الأكاديمية الهندية للقانون الدولي والدبلوماسية، نيودلهي، ١٩٩٤-١٩٩٧، و ١٩٨٢-١٩٨٥.
- مستشار زائر:
  - معهد التدريب التابع لوزارة الخارجية الهندية، نيودلهي، ١٩٨٦-١٩٩٤.
  - الأكاديمية الهندية للقانون الدولي والدبلوماسية، ١٩٨٠-١٩٩٤.
  - جامعة أنهارا، والتير، ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤.
  - كلية الحقوق الوطنية في حيدر أباد، ٢٠٠٢.
  - كلية الحقوق في كاردوزو، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٠-٢٠٠٦.
  - كلية الحقوق بجامعة فورد هام، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٢.
  - كلية الحقوق بجامعة واشنطن، سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٢-٢٠٠٦.
  - كلية الحقوق بجامعة بيس، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

- كلية الحقوق بجامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٥.
- كلية الحقوق بجامعة سانتا كلارا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٦.
- جامعة جولدن جيت، سان فرانسيسكو، ٢٠٠٦.
- كلية الحقوق بجامعة سان فرانسيسكو، سان فرانسيسكو، ٢٠٠٦.
- جامعة بنسلفانيا، ٢٠٠٧.
- كلية الحقوق بالجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧.
- كلية الحقوق بجامعة فلوريدا، غيرفيل، ٢٠٠٧ (في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

#### المناهج/ المواد الدراسية التي قام بتدريسها

- القانون الدولي
- قانون المؤسسات الدولية
- حقوق الإنسان
- القانون الإنساني الدولي
- قانون البحار
- قانون الملكية الفكرية الدولية
- مناهج البحث

#### المنشورات

عدة مقالات بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، ونزع السلاح.  
وتشمل المجالات الأخرى قانون البحار، والملكية الفكرية.

وساهم في فصول من الكتب التالية:

- Chemical Convention, published by the Hague Academy of International Law, 1994.
- Human Rights, published by International Law Association, Delhi, 1980.
- International Humanitarian Law, published by ICRC and Indian Defense Ministry, 1989.
- Rome Statute of International Law, published by Kluwer, 2000.
- Law of the sea in Caracas and Beyond, Radiant Publication, 1977.
- Socio-Economic Background of Indian Legal Profession: Case study of Tamil Nadu, Bar Council of India, 1982.

وفي الكتب التالية:

- “Financing of the Court, Assembly of States Parties, and the Preparatory Commission” in Roy Lee (ed.) The International Criminal Court, The Making of the

- Rome Statute: Issues, Negotiations, Results (Kluwer Law International), 1999, pp. 399- 420.
- “Assembly of States Parties and Financing of the International Criminal Court”, •  
in Otto •  
Triffterer (ed.), Commentary on the Rome Statute of the International Criminal •  
Court (Nomos Verlagsgesellschaft, Baden- Baden), 1999, pp. 1201-1219, and 1237.
- Contribution made in the debate on 50 years of International Law Commission in •  
Making Better International Law: The International Law Commission at 50, UN •  
Publication, 1998, p. 124.
- “National Measures for the Implementation of the Chemical Weapons •  
Convention”, in The Convention on the Prohibition and Elimination of Chemical •  
Weapons: A Breakthrough in Multilateral Disarmament, The Hague Academy of •  
International Law ( Martinus Nijhoff), 1995, pp. 301- 312.

وفي المجالات الأخرى التالية:

- Jointly with P. Sreenivasa Rao, “Exploitation of Sea-Bed Resources and the Last •  
Phase of the Law of the Sea Conference: A Close Look”, in S. K. Agrawala (ed.), New •  
Horizons of International Law, International Law Association, India Branch, 1985, pp. •  
308- 346.
- “Unilateralism and the Emerging Law of Sea-Bed Exploitation”, *Ibid.*, pp. 360- •  
376.
- “Towards a Dispute Settlement Mechanism for the International Sea-Bed Area- •  
An Enquiry”, in R. P. Anand (ed.), Law of the Sea: Caracas and Beyond, 1978, pp. 343- •  
372.

المقالات والمشاريع:

- Proceedings of the Meeting on International Criminal Court, 1997, Stanley •  
Foundation, Harriman House, New York.
- Implementation of Geneva Conventions in India, 1986, Joint Publication of •  
Indian Defense Ministry and ICRC, Proceedings of the Seminar held in Vigyan Bhawan, •  
New Delhi.
- Project developed for UNITAR on Training of Third World Diplomats in Human •  
Rights Reporting, UNITAR, 1984, funded by the Ford Foundation.
- “Socio-Economic Background of Legal Profession in India- A case Study of •  
Tamil Nadu”, 1982, Bar Council Review.

المجالات الأخرى:

- “The Doctrine of Likelihood of Confusion: An Analysis of the Case of *In re* •  
*Majestic Distilling Company Inc, USA*”, Journal of Intellectual Property Rights, vol.8, •  
May 2003, pp 222-227.
- “An Approach Towards Understanding the Exclusive Economic Zone”, Indian •  
Journal of International law, 1984, Vol.24, pp. 102- 115.

- “Towards a system for Deep Sea-Bed Exploitation: A Study of Participants, Methods and Effects”, Indian Year Book of International Affairs, 1982, Vol. XIX, pp. 303-322. •
- “Indian Ocean Related States: Trends in Maritime Delimitation”, Project Report submitted to the International Ocean Institute, Dalhousie University, Canada, 1982. •
- “The ICJ Judgment in the Fisheries Jurisdiction Case- A Critique”, Indian Year Book of International Affairs, 1980, Vol. XVII, pp. 124-159. •
- Jointly with M. K. Nawaz, “Marine Scientific Research”, 1980, Project Report submitted to the Indian Society of International Law. •
- “Soviet Attitude Towards Treaties”, Indian Journal of International Law, 1974, Vol. 14, pp. 433-445. •

*الكتب المرجعية:*

- D.P.O’Connell, The Influence of Law on Sea Power, Indian Year Book of International Affairs, Vol. XVIII, 1981, pp. 515-519. •
- R.P.Anand (ed.), Legal Regime of the Sea-Bed and Developing Countries, Ibid., pp. 519-523. •
- P.Sreenivasa Rao, The Public Order of Ocean Resources: A Critique of Contemporary Law of the Sea, Ibid., pp. 553- 560. •
- R.C.Hingarani, Modern International Law, Indian Journal of International Law, Vol. XIX, 1979, pp. 466-468. •
- Phipat Tangsubkul, ASEAN and the Law of the Sea, Non-Aligned World, 1984. •
- Subash Jain, Nationalization of Foreign Property, International Studies, Vol.25, 1988, pp. 307-310. •



[الأصل: بالإنكليزية]

### بيان الحافز على التشريع

يوفر غياب سيادة القانون فعليا في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية للتنمية فرصة سانحة لرؤساء الدول وأعوانهم من الطغاة والمستبدين لارتكاب مجموعة واسعة من الأعمال التي يمكن وصفها أساسا، وبأبسط المعايير، بأنها أعمال إجرامية بل وفي منتهى الإحرام في بعض الأحيان. وتنتهك هذه الأعمال، في حالات كثيرة، أهم المبادئ الأساسية للمجتمع المدني. ولا تتدخل البلدان المتقدمة من العالم ومنظمات الرصد التي أنشأتها لوضع حد لهذه الأعمال إلا بطريقة انتقائية. وهذا، للأسف، هو الحال أيضا عندما تؤدي نتائج هذه الأعمال إلى الرعاية النظامية للإبادة الجماعية، والاعتصاب، والتعذيب، والحرمان من معظم حقوق الإنسان الأساسية. وكان غياب المحافل القضائية التي تملك السلطة الأدبية والسياسية لتوجيه الاتهام إلى هؤلاء الأفراد والقبض عليهم ومحاکمتهم نظير ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في العالم المتمدين من العوامل التي شجعت هؤلاء الأفراد على ارتكاب مثل هذه الأعمال. وأدت المحافل الجنائية التي ظهرت مؤخرا مثل المحكمة الجنائية الدولية إلى كبح جماح هؤلاء الطغاة وتوليد مشاعر الخوف لديهم.

ولا بد لي من انتهاز هذه الفرصة للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية والمشاركة في توفير العدالة بصورة مشروعة لأشد الضحايا اضطهادا وبراءة في العالم. والحافز الرئيسي لعملية كمسجل في إطار المحكمة الجنائية الدولية هو تعزيز قدرتها على إقامة العدالة الجنائية، والاستخدام الأمثل للأدوات الآلية والمبادئ الإدارية في إدارة القضايا بصورة فعالة، والتقليل من القيود التي تفرضها البيروقراطية والعقبات الإدارية وغير ذلك من أسباب التأخير دون الإخلال بالأصول القانونية الواجبة وحقوق المتهمين.

ولو أتيت لي هذه الفرصة، سأقدم مجموعة فريدة من التجارب والخبرات. فقد أمضيت ما يزيد على ٣٠ عاما من حياتي الوظيفية في تنظيم المحاكم وإدارتها، في معظم أنحاء العالم.

- فقت بصفتي مسؤولا تنفيذيا بالمحاكم الاتحادية بتيسير الانتقال من البيئة الورقية وبيئة الآلات الكتابة في معالجة المعلومات القضائية إلى البيئة الالكترونية التي تسمح بوصول القضاة إلى البيانات القضائية عن بعد وآتيا، وتسمح أيضا بإرسال الإعلانات القضائية للخصوم، وتجهيز الملفات القضائية الرسمية، وإطلاع الخصوم على محتويات الملفات عن بعد بالوسائل الالكترونية.
- وفت بأدوار قيادية كثيرة على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية للقضاء الاتحادي ونظم قضائية أخرى.

- وقدمت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة الرأي والمشورة والتدريب للنظم القضائية في ٢٥ من البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من سيادة القانون في جميع أنحاء العالم من بينها رواندا، وليبيريا، والدول اليوغوسلافية السابقة، والعراق. وأدت عمليات التقييم التي قمت بها إلى إدخال تحسينات أساسية في نظام إدارة المحاكم في عدد من تلك البلدان.
- ولدى معرفة بالعمل في المحاكم الجنائية الدولية حيث عملت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ رئيسا لإدارة المحاكم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بينما كان شاغل هذه الوظيفة في إجازة طويلة.

## بيان المؤهلات

### الخبرة المهنية

- ٢٠٠٧ حتى الآن  
نائب رئيس الفريق المشترك بين المؤسسة المعنية بتحديات الألفية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، البرنامج الأوكراني لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون، كييف، أوكرانيا.
- ٢٠٠٧-٢٠٠٨  
المستشار الرئيسي لتنظيم وإدارة المحاكم، لجنة التنظيم الحكومية، إمارة أبو ظبي.
- ٢٠٠٦-٢٠٠٧  
رئيس، إدارة المحاكم، قلم المحكمة، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا، لاهاي، هولندا.
- ١٩٨٧-٢٠٠٦  
موظف تنفيذي/إداري بالمحاكم الجزئية للولايات المتحدة الأمريكية، دائرة يوتاه، سولت ليك سيتي، يوتاه، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٩٧٨-١٩٨٧  
رئيس، قسم التدريب الإداري (١٩٨٥-١٩٨٧)  
رئيس، قسم التدريب على الخدمات القانونية (١٩٨٣-١٩٨٤)  
مدير شعبة مساعد (١٩٨١-١٩٨٣)  
المساعد الخاص لمدير الشعبة (١٩٧٨-١٩٨١)  
المركز القضائي الاتحادي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

## أنشطة دولية قصيرة الأجل مختارة للرأي والمشورة والتدريب

- ٢٠٠٦  
مستشار، الجزائر العاصمة، الجزائر  
حلقة عمل المجلس العربي للدراسات القضائية والقانونية المخصصة لأربعين قاضيا من القضاة التابعين لمجموعة مينا القضائية.
- ٢٠٠٦  
محاضر رئيسي، إدارة المحاكم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية  
المؤتمر الافتتاحي، المجلس العربي للدراسات القضائية والقانونية.
- ٢٠٠٦  
محاضر/مشارك في حلقة نقاش، إدارة المحاكم، برازيليا، البرازيل  
الحلقة الدراسية الأيبيرية الأمريكية (المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس القضاء الوطني) بشأن المجالس القضائية.
- ٢٠٠٦-٢٠٠٥  
مستشار/خبير استشاري لإدارة المحاكم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية  
المشروع النموذجي العراقي لتحسين إدارة المحاكم، النظام القضائي العراقي.
- ٢٠٠٥  
مستشار، تشنغدو، مقاطعة ستشوان، جمهورية الصين الشعبية  
الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالشفافية لسنتين قاضيا ومديرا صينيا.
- ٢٠٠٥  
مستشار/خبير استشاري رئيسي، المبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا التابعة لرابطة المحامين الأمريكية، براغ، الجمهورية التشيكية  
بناء قدرات القطاع القضائي للبنك الدولي من أجل الأفرقة المحاكم النموذجية التابعة لعشرة بلدان.
- ٢٠٠٥  
مستشار/خبير استشاري، رابطة المحامين الأمريكية-العراق،  
حلقة عمل بشأن التخطيط الاستراتيجي مع رئيس المحاكم وكبار رجال القضاء العراقيين.

- ٢٠٠٥  
مستشار رئيسي، البنك الدولي، بلغراد، جمهورية صربيا  
وضع الخطة الاستراتيجية/التنفيذية للإصلاح القضائي في وزارة العدل.
- ٢٠٠٥  
الفريق المعني بمشروع تقييم النظام القضائي، مونروفيا، ليبيريا  
تقييم النظام القضائي ووضع خطة لإصلاح النظام.
- ٢٠٠٤  
مستشار، "القضاء في المجتمع الديمقراطي"، المبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا التابعة لرابطة  
الحامين الأمريكية، براغ، الجمهورية التشيكية، حلقتان دراسيتان مدة كل منهما أسبوعين لمجموعتين من  
القضاة العراقيين تتكون كل منهما من ٥٠ قاضيا.
- ٢٠٠٤  
خبير استشاري في الإصلاح القضائي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، تقييم نظام المحاكم/النظام القضائي  
في الأردن.
- ٢٠٠٣  
خبير استشاري في إدارة المحاكم، المنامة، مملكة البحرين  
تقييم نظام المحاكم في البحرين ووضع خطة تنفيذية لإصلاح النظام.
- ٢٠٠٣-٢٠٠٢  
محاضر/مشارك في المؤتمرين الدوليين الأول (٢٠٠٢) والثاني (٢٠٠٣) المعنيين بالإصلاح القانوني، كيغالي،  
رواندا.
- ٢٠٠٣  
رئيس فريق، مشروع تقييم النظام القضائي، بريستينا، كوسوفو  
وضع خطة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومجلس أوروبا ووزارة الخارجية  
بالولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تنظيم النظام القضائي في كوسوفو.
- ٢٠٠٢  
خبير استشاري في إدارة المحاكم، باكو، أذربيجان  
تقييم النظام القضائي في أذربيجان.

- ٢٠٠٢  
أخصائي في إدارة المحاكم، كيغالي، رواندا  
تقييم الاحتياحات التدريبية ووضع خطة استراتيجية لتدريب القضاة الروانديين.
- ٢٠٠١  
خبير/مستشار، سيفي ستيفان، جمهورية الجبل الأسود  
مائدة مستديرة بشأن القانون والمحاكم، مجلس أوروبا والمبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا  
التابعة لرابطة المحامين الأمريكية.
- ٢٠٠٠  
أخصائي في إدارة المحاكم، براتيسلافا، جمهورية سلوفاكيا  
تنظيم وإصلاح الإدارة القضائية بالاشتراك بين القضاء السلوفاكي ووزارة العدل.
- ١٩٩٩  
أخصائي في الإدارة القانونية/إدارة المحاكم، بوخارست، رومانيا  
تنظيم وإصلاح الإدارة القضائية بالاشتراك بين القضاء الروماني ووزارة العدل.
- ١٩٩٨  
أخصائي في الإدارة القانونية/إدارة المحاكم، وارسو، بولندا  
تنظيم إصلاح الإدارة القضائية بالاشتراك بين القضاء البولندي ووزارة العدل.
- ١٩٩٨  
محاضر/مشارك، بودابست، هنغاريا  
حلقة عمل بشأن المؤتمر القضائي للولايات المتحدة المعني بمجلس القضاء الهنغاري.
- ١٩٩٧  
أخصائي في الإدارة القانونية/إدارة المحاكم، سكوبي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة  
رئيس فريق يتكون من أربعة أخصائيين معينين بإصلاح النظام القضائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية  
السابقة.
- ١٩٩٥  
رئيس برنامج إدارة المحاكم، المبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا التابعة لرابطة المحامين  
الأمريكية  
حلقة عمل لقضاة المحاكم الدستورية في البوسنة والهرسك، واشنطن العاصمة.

• ١٩٩٤

خبير قانوني/محاضر زائر، زغرب، كرواتيا  
إلقاء محاضرات على القضاة الكرواتيين وتقييم نظام المحاكم في كرواتيا.

• ١٩٩٢

خبير قانوني، صوفيا، بلغاريا، تقييم نظام المحاكم/النظام القضائي في بلغاريا.

## التعليم

• جامعة هارفارد، كامبريدج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية.

دكتوراه في التعليم، ١٩٨٠، ماجستير في التعليم، حزيران/يونيه ١٩٧٧.

• جامعة زيوريخ، زيوريخ، سويسرا.

زمالة فولبرايت ١٩٧٢-١٩٧٣.

• جامعة يوتاه، سولت ليك سيتي، يوتاه، الولايات المتحدة الأمريكية.

ماجستير في الآداب، ١٩٧٥، بكالوريوس في الآداب، ١٩٧١.

## شهادات التقدير وجوائز مختارة

• ٢٠٠٠: جائزة روي جيبسون لحرية الإعلام، جمعية الصحفيين المحترفين.

• ١٩٩٤: جائزة المكتب الإداري لمديري المحاكم بالولايات المتحدة للإدارة البارزة.

• ١٩٨٨-٢٠٠٧: الإدراج في الطبقات المختلفة لمجلة Who's Who في القانون الأمريكي، ومجلة Who's

Who في أمريكا، الخ.

• ١٩٧٨: الانتخاب بمجلس إدارة مجلة هارفارد للتعليم.

## أنشطة أخرى مختارة

• ٢٠٠٥: عضو محكم باللجنة المعنية باستعراض المرافق القضائية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، المعهد

الأمريكي للمهندسين المعماريين.

• ٢٠٠٥ حتى الآن: الرئيس المؤسس للرابطة الدولية لإدارة المحاكم.

• ٢٠٠٤-٢٠٠٧: عضو، اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان في أفريقيا، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،

رابطة المحامين الأمريكية.

- ٢٠٠٢-٢٠٠٤: الاتصال بلجنة الولايات المتحدة للمؤتمرات القضائية بشأن العلاقات القضائية الدولية.
- ١٩٩٩-٢٠٠١: الاتصال بلجنة الولايات المتحدة للمؤتمرات القضائية بشأن النظم الآلية والتكنولوجيا.
- ١٩٩٩-٢٠٠٢: رئيس، مكتب الولايات المتحدة الإداري للفريق التقني للمجلس الاستشاري للمحاكم.
- ١٩٩٥-١٩٩٦: عضو، المجلس الاستشاري لإدارة المحاكم الوطنية.
- ١٩٩٣-١٩٩٤: عضو، الفريق العامل التابع للمبادرة المتعلقة بقوانين بلدان وسط وشرق أوروبا لرابطة المحامين الأمريكية والمعني بمجالس التحكيم الروسية.
- ١٩٩١-١٩٩٢: رئيس، لجنة التعليم والتدريب التابعة للمركز القضائي الاتحادي والمعنية بالمحاكم الجزئية.
- ١٩٨٩-٢٠٠٦: رئيس/عضو المجلس التنفيذي للحملة الاتحادية المشتركة بولاية يوتاه.
- ١٩٨٤-١٩٨٦: مدير المدرسين المعينين بالنظم القضائية، الجمعية الأمريكية للتدريب والتنمية.

#### منشورات مختارة

- Zimmer, Markus B., “Judicial Independence in Eastern Europe and Eurasia: The Institutional Context”, Uppsala Yearbook on Eastern European Law 2008, Uppsala University, Sweden, forthcoming.
- Zimmer, Markus B., Series of Policy Memoranda for Romanian Superior Council of the Magistracy on process/procedures for reviewing violations of the Code of Judicial Ethics, May 2006.
- Zimmer, Markus B., “Administrative Governance of the Judicial Branch in the U.S. and Croatia”, Quarterly Journal of Law and Social Sciences, J.J. Strossmayer University, Croatia, 1995.
- Bruce, Carol Elder; Burnham, William; Munsterman, Thomas; and Zimmer, Markus B. Bench Book for Judges, ABA-CEELI Russian Jury Trial Project, published in Russian in Moscow, 1994.